شركة إيلاف للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

شركة إيلاف للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

المحتويات	**الصفحة**
تقرير مراقب الحسابات المستقل	3 – 1
بيان المركز المالي	4
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية	6
بيان التدفقات النقدية	7
إيضاحات حول البيانات المالية	56 – 8

كي بي ام جي القناعي وشركاه
برج الحمراء ، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص .ب.24 ، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون:7000 2228 965+

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة إيلاف للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة إيلاف للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية المادية والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2024، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية")..

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها في تاريخ تقرير مراقب الحسابات هي تقرير مجلس الإدارة المتضمن في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

كي بي إم جي القناعي وشركاه، مراقبي حسابات بدولة الكويت ومكتب عضو في مؤسسة كي بي إم جي العالمية للمكاتب الأعضاء المستقلون والتابعة لشركة كي بي إم جي العالمية المحدودة، وهي شركة تضامن محدودة إنجليزية خاصة.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية، ومسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضروريًا لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلًا واقعيًا آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولون عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكًا جوهريًا حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما، وقانون شركات التأمين رقم 125 لسنة 2019 واللائحة التنفيذية لقانون شركات التأمين رقم 24 لسنة 1961. برأينا أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن الجرد قد أجري وفقًا للأصول المرعية وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للشركة. لم يرد لعلمنا أي مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما، أو لقانون شركات التأمين رقم 125 لسنة 2019 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 24 لسنة 1961، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 على وجه يؤثر ماديًا في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 29 مارس 2025

شركة إيلاف للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	31 ديسمبر 2024 دينار كويتي	31 ديسمبر 2023 دينار كويتي
الموجودات			
النقد لدى البنوك		**1,553,237**	1,069,346
ودائع استثمار	*4*	**2,885,000**	2,885,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	*5*	**469**	18,799
مستحق من حاملي الوثائق	*6*	**743,482**	613,567
موجودات أخرى		**56,769**	64,929
إجمالي الموجودات		**5,238,957**	4,651,641
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوبات أخرى		**24,435**	14,374
إجمالي المطلوبات		**24,435**	14,374
حقوق الملكية			
رأس المال	*8*	**5,000,000**	5,000,000
احتياطي إجباري	*9*	**142,891**	85,164
احتياطي اختياري	*10*	**44,774**	44,774
أرباح مرحلة/ (خسائر متراكمة)		**26,857**	(492,671)
إجمالي حقوق الملكية		**5,214,522**	4,637,267
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**5,238,957**	4,651,641

إن الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً من هذه البيانات المالية.

محمود فؤاد الغانم
رئيس مجلس الإدارة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 دينار كويتي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 دينار كويتي
الايرادات			
ايرادات ودائع استثمار		**119,807**	148,808
حصة النتائج من إيرادات حاملي الوثائق		**205,162**	-
إيرادات أخرى		**-**	258,678
إيرادات وكالة		**1,316,745**	-
		1,641,714	407,486
المصاريف		**(1,053,267)**	(26,674)
مصاريف إدارية		**(1,053,267)**	(26,674)
ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة		**588,447**	380,812
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	*11*	**(5,296)**	(3,808)
الزكاة	*12*	**(5,884)**	(3,808)
ربح السنة		**577,267**	373,196
الدخل الشامل الأخر			
البنود التي لن يُعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:			
التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(12)**	-
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة		**(12)**	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**577,255**	373,196

إن الإيضاحات المرفقة تمثل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	رأس المال دينار كويتي	احتياطي إجباري دينار كويتي	احتياطي اختياري دينار كويتي	احتياطي آخر دينار كويتي	خسائر متراكمة دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2023	5,000,000	47,844	44,774	-	(828,547)	4,264,071
ربح السنة	-	-	-	-	373,196	373,196
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	373,196	373,196
المحول إلى الاحتياطي الإجباري	-	37,320	-	-	(37,320)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	5,000,000	85,164	44,774	-	(492,671)	4,637,267
الرصيد في 1 يناير 2024	**5,000,000**	**85,164**	**44,774**	**-**	**(492,671)**	**4,637,267**
ربح السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**577,267**	**577,267**
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	**-**	**-**	**-**	**(12)**	**-**	**(12)**
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**(12)**	**577,267**	**577,255**
المحول إلى الاحتياطي الإجباري	**-**	**57,727**	**-**	**-**	**(57,727)**	**-**
المحول من احتياطي القيمة العادلة عند استبعاد أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**-**	**-**	**-**	**12**	**(12)**	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**5,000,000**	**142,891**	**44,774**	**-**	**26,857**	**5,214,522**

إن الإيضاحات المرفقة تمثل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 دينار كويتي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**577,267**	373,196
تسويات لـ:			
مخصص الزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**11,180**	7,616
ربح محقق من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**-**	195,679
		588,447	576,491
التغيرات في:			
موجودات أخرى		**8,160**	(2,182)
مطلوبات أخرى		**(1,119)**	5,851
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**595,488**	580,160
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
المحصل عند استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**18,318**	-
استثمارات مالية		**-**	(116,500)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية		**18,318**	(116,500)
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية			
الحركة في المستحق من حاملي الوثائق		**(129,915)**	343,582
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة من الأنشطة التمويلية		**(129,915)**	343,582
صافي التغير في النقد لدى البنوك		**483,891**	807,242
النقد لدى البنوك في 1 يناير		**1,069,346**	262,104
النقد لدى البنوك في 31 ديسمبر		**1,553,237**	1,069,346

إن الإيضاحات المرفقة تمثل جزءًا من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة إيلاف للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة") كشركة مساهمة في دولة الكويت بتاريخ 30 أغسطس 2005 ومسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة وفقًا لقانون شركات ووكلاء التأمين رقم 24 لسنة 1961 وتعديلاته. رقم السجل التجاري للشركة هو 109941 بتاريخ 26 أغسطس 2013.

يقع العنوان المسجل للشركة في مدينة الكويت – شارع عبد العزيز الصقر، برج الخالد، ص. ب 24246، الصفاة 13103، دولة الكويت. الشركة هي شركة تابعة لشركة فؤاد الغانم وأولاده للتجارة العامة والمقاولات ("الشركة الأم").

تقدم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تقريراً سنوياً شاملاً لمجلس الإدارة يبين خلاصة ما تم من حالات وما جرى بيانه من آراء في معاملات الشركة ويجب تلاوة هذا التقرير في اجتماعات الجمعية العامة العادية (وذلك بعد تنفيذ شروط إدارة التأمين).

تخضع جميع معاملات الشركة لأحكام القانون رقم 125 لسنة 2019 واللائحة التنفيذية الصادرة عن وحدة تنظيم التأمين ومتطلبات أحكام الشريعة الإسلامية. فيما يلي أغراض الشركة:

1. التأمين ضد الحريق: ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الحريق والصواعق والرياح والأعاصير والزلازل والانفجارات المنزلية والأضرار التي يحدثها سقوط الطائرات وكل ما يعتبر عرفا وعادة داخل في التأمين ضد الحريق.
2. التأمين ضد الحوادث: ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الحوادث الشخصية والتأمين ضد حوادث العمل وضد السرقة وضد خيانة الأمانة والاختلاس والسلب والنهب والتأمين على السيارات والمسافرين والتأمين على المسئولية المدنية وكل ما يعتبر عرفا وعادة داخل في التأمين ضد الحوادث.
3. التأمين البري والبحري والجوي: ويشمل التعاقد على التأمين ضد الأضرار الناتجة والتي تحدث للسفن البحرية والجوية والطائرات بما في ذلك الحمولة أو أي شيء ممكن تأمينه مما له علاقة بالسفن البحرية والجوية والطائرات ومواد الطيران وحمولتها والبضائع والأمتعة والأموال والمسافرين سواء نقلت براً أو بحراً أو جواً أو بكل الطرق وتشمل أخطار المستودعات التجارية أو أي أخطار عرضية وكل ما يدخل عرفا وعادة داخل في التأمين البحري والجوي.
4. أن تمنح جميع المعاشات السنوية في جميع أصنافها سواء كانت معتمدة على حياة الإنسان أو غير ذلك وسواء لمدة محدودة أو غير محدودة أو كانت تدفع فوراً أو مؤجلة أو كانت مطلقة أو عرضية أو غير ذلك من أنواع المعاشات.

   أن تتعاقد مع المستأجرين أو المقترضين أو المقترحين أو أصحاب الرواتب السنوية أو خلافهم لإنشاء وجمع وتجهيز ودفع رؤوس الأموال المخصصة لاستهلاك الدين أو استهلاك الموجودات أو لتجديدها أو لرصد المال لاستعمال ريعه أو لأية حسابات احتياطية أخرى سواء كان ذلك مقابل دفعة واحدة أو مقابل أقساط أو غير ذلك وإجمالاً بموجب أية شروط أو حدود متفق عليها.
5. أعمال إعادة التأمين المتعلقة بجميع أنواع التأمين التي تقوم بها الشركة.
6. وبوجه عام مباشرة جميع العمليات الأخرى التي تتصل بأعمالها واللازمة لتحقيق أغراضها.
7. تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
8. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
9. تنظيم عمليات التأمين التي تباشرها الشركة بالطريقة التي تؤمن إعادة حصة المشتركين من صافي الفائض التأميني الذي يتحقق في حسابات هيئة المشتركين عن مليات التأمين إلى المشتركين وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة كما جاء بعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما.
10. تشكيل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء من علماء الشريعة الإسلامية المتخصصين في مجال المعاملات المالية الإسلامية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية الحق في إبداء الرأي وتقديم المشورة الشرعية في أي من الأمور المتعلقة بمعاملات الشركة ولها الحق في حضور اجتماعات الجمعية العامة منعقدة بأي صفة.

11. ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصيلة أو بالوكالة، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في دولة الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن التكافل هو بديل إسلامي للتأمين التقليدي وبرنامج الاستثمار ويستند إلى مفهوم الصناديق المشتركة حيث يتلقى كل حامل وثيقة حصته في الفائض الناتج من أنشطة التأمين وفقًا لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما وموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقوم الشركة بمزاولة النشاط بالنيابة عن حاملي الوثائق بالإضافة إلى تمويل العمليات التي يقوم بها حاملو الوثائق عند الضرورة. يتحمل المساهمون مسئولية المطلوبات المتكبدة من قبل حاملي الوثائق في حالة حدوث عجز في صندوق حاملي الوثائق وتصفية العمليات التي يقومون بها. تحتفظ الشركة بالملكية الفعلية والحقوق في كافة الموجودات ذات الصلة بعمليات حاملي الوثائق والمساهمين، وقد تم الإفصاح عن هذه الموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى نتائج قطاعات الأعمال المتعلقة بحاملي الوثائق وذلك في الإيضاحات حول البيانات المالية.

تحتفظ الشركة بدفاتر محاسبية مستقلة لحاملي الوثائق والمساهمين. يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات المتعلقة بكل نشاط ضمن الحسابات ذات الصلة بها. تحدد الإدارة ومجلس الإدارة أساس توزيع المصروفات من العمليات المشتركة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 29 مارس 2025 وتخضع لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين الذين يحق لهم تعديل هذه البيانات المالية بعد الإصدار.

2. أسس الإعداد

أ) الأساس المحاسبي

تم إعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية") والأحكام ذات الصلة لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما والقرار الوزاري رقم 18 لسنة 1990.

ب) أسس القياس

يتم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة المطفأة، فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ج) عملة العرض والتعامل

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة العرض للشركة.

د) استخدام الأحكام والتقديرات

عند إعداد البيانات المالية، قامت الإدارة باتخاذ أحكام وتقديرات وافتراضات، والتي تؤثر على تطبيق السياسات والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصفة مستمرة. يتم إدراج التغييرات في التقديرات المحاسبية على أساس مستقبلي.

إن المعلومات حول الأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ المعترف بها في البيانات المالية تم إدراجها في إيضاح 3 (ز).

هـ) التغيرات في السياسات المحاسبية

يسري مفعول عدد من التعديلات على المعايير والتفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2024 كما هو مبين أدناه، ولكن ليس لها تأثيرًا ماديًا على البيانات المالية للشركة:

- المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وتصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1؛
- الإفصاح المتعلق بترتيبات تمويل الموردين (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7)؛
- التزامات الإيجار في البيع وإعادة الاستئجار – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16؛

3. السياسات المحاسبية المادية

قامت الشركة بتطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات لجميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية السنوية، باستثناء التغيرات المبينة في إيضاح 2 (هـ).

أ) عقود التأمين وإعادة التأمين والاستثمار

التصنيف

يتم تصنيف العقود التي تقبل الشركة بموجبها مخاطر التأمين الجوهرية كعقود تأمين. يتم تصنيف العقود التي تحتفظ بها الشركة والتي بموجبها تقوم بتحويل مخاطر التأمين الجوهرية المتعلقة بعقود التأمين الأساسية كعقود إعادة تأمين. كما أن عقود التأمين وإعادة التأمين تعرض الشركة لمخاطر مالية.

لا تقبل الشركة مخاطر التأمين من شركات التأمين الاخرى.

يُمكن إصدار عقود التأمين بينما عقود إعادة التأمين يُمكن الاحتفاظ بها من قبل الشركة، أو يمكن الاستحواذ عليها في عملية دمج أعمال أو في عملية تحويل عقود لا تشكل أعمالًا. إن جميع الإشارات في هذه السياسات المحاسبية إلى "عقود التأمين" و"عقود إعادة التأمين" تتضمن العقود المُصدرة أو المحتفظ بها أو المستحوذ عليها من قبل الشركة، ما لم يذكر خلاف ذلك. تتسم بعض العقود التي أبرمتها الشركة بالشكل القانوني لعقود التأمين، ولكنها لا تنقل مخاطر تأمين جوهرية. يتم تصنيف هذه العقود كمطلوبات مالية ويشار إليها باسم "عقود الاستثمار".

يتم تصنيف عقود التأمين كعقود مشاركة مباشرة أو عقود بدون مزايا مشاركة مباشرة. إن عقود المشاركة المباشرة هي العقود التي يكون فيها، عند إبرامها:

- الشروط التعاقدية التي تحدد حامل الوثيقة المشارك في حصة من مجموعة محددة بوضوح من العناصر الأساسية؛
- تتوقع الشركة أن تدفع لحامل الوثيقة مبلغًا يعادل حصة جوهرية من عوائد القيمة العادلة على البنود الأساسية؛
- وتتوقع الشركة أن تختلف نسبة كبيرة من أي تغير في المبالغ التي ينبغي دفعها إلى حامل الوثيقة عن التغير في القيمة العادلة للبنود الأساسية.

يتم تصنيف جميع عقود التأمين الأخرى وعقود إعادة التأمين كعقود بدون مزايا مشاركة مباشرة. يتم قياس بعض تلك العقود بموجب نهج تخصيص الأقساط.

ب) عقود التأمين وإعادة التأمين

i. فصل العناصر عن عقود التأمين وإعادة التأمين

تقوم الشركة في البداية بفصل العناصر التالية عن عقد التأمين أو إعادة التأمين والمحاسبة عنها كما لو كانت أدوات مالية مستقلة:

- المشتقات المتضمنة والمدرجة في العقد والتي لا ترتبط خصائصها ومخاطرها الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بتلك المتعلقة بالعقد الأصلي، والتي لا تتوافق أحكامها مع تعريف عقود التأمين أو إعادة التأمين باعتبارها أداة مستقلة بذاتها؛
- عناصر استثمارية مميزة: أي هي العناصر الاستثمارية التي ترتبط بشكل كبير بعناصر التأمين والتي قد أُبرم – أو قد يُبرم – بشأنها عقود ذات شروط مكافئة بشكل منفصل في نفس السوق أو نفس الولاية القضائية؛
- بعد فصل أي عناصر للأداة المالية، تقوم الشركة بفصل أي تعهدات بنقل سلع أو خدمات تغطية غير تأمينية واستثمارية مميزة إلى حاملي وثائق التأمين والمحاسبة عنها كعقود منفصلة مبرمة مع العملاء (أي أنها ليست عقود تأمين). تعتبر السلعة أو الخدمة مميزة إذا كان بإمكان حامل الوثيقة الاستفادة منها إما من تلقاء نفسها أو من خلال موارد أخرى متاحة بسهولة لحامل الوثيقة. في حين تعتبر السلعة أو الخدمة غير مميزة ويتم المحاسبة عنها مع عنصر التأمين إذا كانت التدفقات النقدية والمخاطر المصاحبة لهذه السلع أو الخدمات مرتبطة بشكل كبير بالتدفقات النقدية والمخاطر المصاحبة للعناصر التأمينية. كما تقدم الشركة خدمة هامة تتمثل في دمج السلع أو الخدمات مع العناصر التأمينية.

ii. تجميع عقود التأمين وإعادة التأمين والاعتراف بها

يتم تجميع عقود التأمين ضمن مجموعات لأغراض القياس. يتم تحديد مجموعات عقود التأمين من خلال تحديد محافظ عقود التأمين، حيث تشتمل كل محفظة على عقود تخضع لمخاطر متماثلة ويتم إداراتها معًا، كما تنقسم كل محفظة إلى مجموعات متجانسة سنوية (أي حسب سنة الإصدار) وتنقسم كل مجموعة متجانسة سنوية إلى ثلاث مجموعات استنادًا إلى مدى ربحية العقود:

- أي عقود مثقلة بالالتزامات عند الاعتراف المبدئي؛
- أي عقود لا تشتمل عند الاعتراف المبدئي على احتمالية كبيرة بأن تصبح مثقلة بالالتزامات لاحقًا؛
- وأي عقود متبقية في المجموعة المتجانسة السنوية.

ينبغي على العقود المدرجة في المحفظة والتي تندرج ضمن مجموعات مختلفة فقط لأن القانون أو اللوائح تقيد صراحةً القدرة العملية للشركة على تحديد سعر أو مستوى مختلف من المزايا لحاملي وثائق التأمين ذات الخصائص المختلفة أن تدرج في المجموعة ذاتها.

يتم الاعتراف بعقد التأمين الصادر من قبل الشركة في أي من الحالات التالية (أيهما أقرب):

- بداية فترة التغطية (أي الفترة التي تقدم فيها الشركة خدمات تتعلق بأي أقساط ضمن حدود العقد)؛
- عندما يحل تاريخ استحقاق الدفعة الأولى من حامل الوثيقة، أو في حال عدم وجود تاريخ استحقاق تعاقدي، يتم اعتبار توقيت استلام الدفعة الأولى من حامل الوثيقة؛
- عندما تشير الوقائع والظروف إلى أن العقد مثقل بالالتزامات.

يتم الاعتراف بعقد التأمين الذي تم شراؤه في عملية نقل للعقود أو دمج أعمال في تاريخ الشراء.

عندما يتم الاعتراف بالعقد، يتم إضافته إلى مجموعة قائمة من العقود، أوإذا كان العقد غير مؤهل للإدراج في مجموعة قائمة بالفعل، فإنه يشكل مجموعة جديدة تُضاف إليها العقود المستقبلية. يتم إنشاء مجموعات العقود عند الاعتراف المبدئي، ولا يتم تعديل تشكيلها بمجرد إضافة كافة العقود إلى المجموعة.

عقود إعادة التأمين
يتم إنشاء مجموعات من عقود إعادة التأمين بحيث تتكون كل مجموعة من عقد فردي. إن بعض عقود إعادة التأمين توفر التغطية للعقود الأساسية المدرجة ضمن مجموعات مختلفة. غير أن الشركة استنتجت أن الشكل القانوني لعقود إعادة التأمين الفردية تعكس مضمون الحقوق والالتزامات التعاقدية للشركة، مع الأخذ في الاعتبار أن التغطيات المختلفة ... معًا ولا يتم بيعها بشكل منفصل. نتيجة لذلك، لا يتم فصل عقد إعادة التامين إلى عناصر تأمينية متعددة تتعلق بمجموعات أساسية مختلفة.

يتم الاعتراف بمجموعة من عقود إعادة التأمين في التاريخ التالي:

- عقود إعادة التأمين المحتفظ بها من قبل الشركة وتقدم تغطية متناسبة: التاريخ الذي يتم فيه الاعتراف مبدئيًا بأي من عقود التأمين الأساسية. ينطبق هذا الأمر على حصة الشركة من عقود إعادة التأمين.
- عقود إعادة التأمين الأخرى المحتفظ بها من قبل الشركة: بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين. غير أنه في حال اعتراف الشركة بمجموعة مثقلة بالالتزامات من عقود التامين الأساسية في تاريخ سابق، بينما تم إبرام عقد إعادة التأمين ذي الصلة قبل ذات التاريخ السابق، فإنه يتم الاعتراف بمجموعة إعادة التأمين في ذلك التاريخ السابق. ينطبق ذلك على عقود إعادة التأمين الخاصة بفائض الخسارة وإيقاف الخسارة للشركة.
- عقود إعادة التأمين المُشتراة: تاريخ الشراء.

iii. التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين

يتم تخصيص التدفقات النقدية لشراء عقد التامين على مجموعات من عقود التأمين باستخدام أساس منتظم ومنطقي مع الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة المتوفرة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

إذا كانت التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين تعزو مباشرة إلى مجموعة من العقود (على سبيل المثال: العمولات غير القابلة للاسترداد المدفوعة عند إصدار العقد)، ثم يتم تخصيصها لتلك المجموعة والمجموعات التي ستتضمن تجديدات هذه العقود. إن تخصيص التجديدات ينطبق فقط في حالة عقود التأمين على غير الحياة وعقود التأمين محددة المدة وعقود الأمراض الخطيرة التي تبلغ فترة تغطيتها سنة واحدة. تتوقع الشركة استرداد جزء من التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين ذات الصلة من خلال تجديد تلك العقود. يستند تخصيص التجديدات إلى الطريقة التي تتوقع بها الشركة استرداد تلك التدفقات النقدية.

إذا كانت التدفقات النقدية لشراء التأمين تعزو مباشرة إلى المحفظة وليس إلى مجموعة من العقود، فإنه يتم تخصيصها لمجموعات في المحفظة باستخدام طريقة نهجية وعقلانية.

يتم الاعتراف بالتدفقات النقدية لشراء عقود التأمين الناتجة قبل الاعتراف بمجموعة العقود ذات الصلة كأصل. تنشأ التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين عندما يتم سدادها أو عندما يكون مطلوبًا الاعتراف بالتزام ما وفقًا لمعيار آخر غير المعيار الدولي للتقارير المالية 17. يتم الاعتراف بمثل هذا الأصل لكل مجموعة من العقود يتم تخصيص تدفقات نقدية لها. يتم استبعاد الأصل، كليًا أو جزئيًا، عندما يتم إدراج التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين ضمن قياس مجموعة العقود.

عندما تحصل الشركة على عقود تأمين في عملية نقل العقود أو دمج الأعمال، في تاريخ الشراء، فإنها تُدرج أصل التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين بالقيمة العادلة للحقوق من أجل الحصول على:

- تجديدات العقود المعترف بها في تاريخ الشراء؛ و
- العقود المستقبلية الأخرى بعد تاريخ الشراء بدون سداد التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين التي سبق للشركة المستحوذ عليها سدادها بالفعل.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، تقوم الشركة بمراجعة المبالغ المخصصة للمجموعات لعكس أي تغييرات في الافتراضات التي تحدد مدخلات طريقة التخصيص المستخدمة. لا يتم مراجعة المبالغ المخصصة لمجموعة ما بمجرد إضافة جميع العقود إلى المجموعة.

تقييم قابلية الاسترداد
في تاريخ كل بيان مركز مالي، إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى إمكانية انخفاض قيمة الأصل المتعلق بالتدفقات النقدية لشراء عقود التأمين، فإن الشركة تقوم بما يلي:

أ) تعترف بخسارة الانخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر، ولذا فإن القيمة الدفترية لا تتجاوز صافي التدفق النقدي الوارد المتوقع للمجموعة ذات الصلة؛ و

ب) إذا كان الأصل يتعلق بتجديدات مستقبلية، يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي تتوقع فيه الشركة أن تتجاوز تلك التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين صافي التدفق النقدي الوارد للتجديدات المتوقعة ولم يتم الاعتراف بالفعل بهذه الزيادة كخسارة انخفاض في القيمة وفقًا للبند (أ).

تقوم الشركة بعكس أي خسائر انخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر وزيادة القيمة الدفترية للأصل بقدر تحسن ظروف الانخفاض في القيمة.

iv. حدود العقد
يتضمن قياس مجموعة العقود جميع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود كل عقد في المجموعة، والمحددة كما يلي:

عقود التأمين
تكون التدفقات النقدية ضمن حدود العقد في حال نشأت عن حقوق والتزامات موضوعية موجودة خلال فترة التقرير التي يمكن فيها للشركة إجبار حامل الوثيقة على دفع الأقساط أو لديها التزام موضوعي بتقديم الخدمات (بما في ذلك التغطية التأمينية وأي من خدمات الاستثمار).

ينتهي الالتزام الموضوعي بتقديم الخدمات عندما:

- يكون لدى الشركة القدرة العملية لإعادة تقييم مخاطر حامل وثيقة معين ويمكنها أن تضع سعرًا أو مستوى من المنافع التي تعكس بصورة كاملة هذه المخاطر المُعاد تقييمها؛ أو
- يكون لدى الشركة القدرة العملية لإعادة تقييم مخاطر المحفظة التي تحتوي على العقد ويمكنها أن تضع سعرًا أو مستوى من المنافع التي تعكس بصورة كاملة مخاطر المحفظة، وأن التسعير والأقساط حتى تاريخ إعادة التقييم لا تأخذ في الاعتبار المخاطر المتعلقة بفترات بعد تاريخ إعادة التقييم.

إن إعادة تقييم المخاطر يراعي فقط المخاطر المحولة من حاملي الوثائق إلى الشركة، والتي قد تتضمن كل من مخاطر التأمين والمخاطر المالية، ولكن يُستثنى منها مخاطر الانقضاء ومخاطر المصروفات.

عقود إعادة التأمين
تكون التدفقات النقدية ضمن حدود العقد في حال نشأت عن حقوق والتزامات موضوعية موجودة خلال فترة التقرير التي تكون فيها الشركة مجبرة على دفع مبالغ لمعيد التأمين أو لديها حق موضوعي في تلقي خدمات من معيد التأمين.

ينتهي الحق الموضوعي في تلقي الخدمات عندما يكون لدى معيد التأمين:

- القدرة العملية لإعادة تقييم المخاطر المحولة إليه ويمكنه أن يضع سعرً أو مستوى منافع تعكس بصورة كاملة تلك المخاطر المُعاد تقييمها؛ أو
- الحق الموضوعي في إنهاء التغطية.

يتم إعادة تقييم حدود العقد في تاريخ كل فترة تقرير لتضمين تأثير التغييرات في الظروف على الحقوق والالتزامات الموضوعية للشركة، ونتيجة لذلك قد تتغير مع مرور الوقت.

v. *القياس – العقود غير المقاسة باستخدام نهج تخصيص الأقساط*

عقود التامين – القياس المبدئي

عند الاعتراف المبدئي، تقوم الشركة بقياس مجموعة من عقود التأمين كإجمالي:

(أ) التدفقات النقدية المحققة، التي تتألف من تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، والتي يتم تعديلها لتعكس القيمة الزمنية للأموال والمخاطر المالية المصاحبة، وتعديلات المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية؛ و
(ب) هامش الخدمة التعاقدية: إن التدفقات النقدية المحققة لمجموعة من عقود التأمين لا تعكس مخاطر عدم الأداء للشركة.

إن تعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية لمجموعة من عقود التأمين، والتي يتم تحديدها بشكل منفصل عن التقديرات الأخرى، هو التعويض المطلوب لتحمل مخاطر عدم التأكد بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية التي تنشأ من المخاطر غير المالية.

إن هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة من عقود التأمين يمثل الربح غير المحصل الذي سوف تعترف به الشركة عند تقديمها الخدمات بموجب تلك العقود. عند الاعتراف المبدئي بمجموعة من عقود التأمين، إذا كان الإجمالي:

(أ) التدفقات النقدية المحققة؛
(ب) أي تدفقات نقدية ناتجة في ذلك التاريخ؛ و
(ج) أي مبلغ ينشأ عن استبعاد أي موجودات أو مطلوبات تم الاعتراف بها سابقًا للتدفقات النقدية المتعلقة بالشركة (بما في ذلك موجودات التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين بموجب البند (iii) هو صافي التدفق الوارد، وعليه فإن المجموعة تكون غير مثقلة بالالتزامات.

في هذه الحالة، يتم قياس هامش الخدمة التعاقدية على أنه المبلغ المعادل والمعاكس لصافي التدفق الوارد، والذي لا ينتج عنه أي إيرادات أو مصروفات ناشئة عن الاعتراف المبدئي.

يتم إنشاء عنصر الخسارة لوصف مبلغ صافي التدفق النقدي الصادر، والذي يحدد المبالغ التي يتم عرضها لاحقًا في الأرباح أو الخسائر كرد للخسائر في العقود المثقلة بالالتزامات ويتم استبعادها من إيرادات التأمين (انظر (viii)).

عقود التأمين – القياس اللاحق

إن القيمة الدفترية لمجموعة من عقود التأمين في تاريخ كل بيان مركز مالي هي مجموع الالتزام للتغطية المتبقية والالتزام للمطالبات المتكبدة. يتألف الالتزام للتغطية المتبقية من:

(أ) التدفقات النقدية المحققة التي تتعلق بالخدمات التي سيتم تقديمها بموجب العقود في فترات مستقبلية؛
(ب) وأي هامش خدمة تعاقدية في ذلك التاريخ. إن الالتزام للمطالبات المتكبدة يتضمن التدفقات النقدية المحققة للمطالبات والمصروفات المتكبدة التي لم يتم سدادها بعد، بما في ذلك المطالبات التي قد تم تكبدها؛ ولكن لم يتم إدراجها بعد.

يتم قياس التدفقات النقدية المحققة لمجموعات العقود في تاريخ بيان المركز المالي باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، ومعدلات الخصم الحالية والتقديرات الحالية لتعديلات المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية. يتم الاعتراف بالتغيرات في التدفقات النقدية المحققة على النحو التالي:

التغيرات المتعلقة بالخدمات المستقبلية:
المعدلة مقابل هامش الخدمة التعاقدية (أو المعترف بها في نتيجة خدمة التأمين ضمن الأرباح أو الخسائر إذا كانت المجموعة مثقلة بالالتزامات).

التغيرات المتعلقة بالخدمات الحالية أو السابقة:
المعترف بها في نتيجة خدمة التأمين ضمن الأرباح أو الخسائر.

تأثيرات القيمة الزمنية للأموال والمخاطر المالية والتغيرات فيها على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة:
المعترف بها كإيرادات أو مصروفات تمويل تأمين.

يتم احتساب هامش الخدمة التعاقدية لكل مجموعة من العقود في تاريخ كل بيان مركز مالي على النحو التالي:

عقود التأمين بدون مزايا المشاركة المباشرة
إن القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في تاريخ كل بيان مركز مالي هي القيمة الدفترية في بداية السنة، وتعديلها من أجل:

- هامش الخدمة التعاقدية لأي عقود جديدة يتم إضافتها إلى المجموعة في السنة؛
- الفوائد المتراكمة على القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية خلال السنة، والتي يتم قياسها بمعدلات الخصم على التدفقات النقدية الاسمية التي لا تختلف بناءً على عوائد أي بنود أساسية يتم تحديدها عند الاعتراف المبدئي؛
- التغيرات في التدفقات النقدية المحققة التي تتعلق بالخدمات المستقبلية باستثناء ما يلي:
  - أي زيادات في التدفقات النقدية المحققة تتجاوز القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية، وهي الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالزيادة كخسارة ضمن الأرباح أو الخسائر وتنشئ عنصر خسارة (راجع البند (viii))؛ أو
  - يتم تخصيص أي نقصان في التدفقات النقدية المحققة لعنصر الخسارة، بما يعكس الخسائر المعترف بها سابقًا ضمن الأرباح أو الخسائر (راجع البند (viii))؛
- تأثير أي فروق صرف عملات على هامش الخدمة التعاقدية؛ و
- المبلغ المعترف به كإيرادات تأمين بسبب الخدمات المقدمة في السنة (راجع البند (viii)).

تتألف التغيرات في التدفقات النقدية المحققة التي تتعلق بالخدمات المستقبلية من:

- التعديلات على أساس التجارب الناتجة عن الأقساط المستلمة في السنة المتعلقة بالخدمات المستقبلية والتدفقات النقدية ذات الصلة، ويتم قياسها بمعدلات الخصم المحددة عند الاعتراف المبدئي؛
- التغيرات في تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في الالتزام للتغطية المتبقية، والتي يتم قياسها بمعدلات الخصم المحددة عند الاعتراف المبدئي، باستثناء تلك التي تنشأ من تأثيرات القيمة الزمنية للأموال والمخاطر المالية والتغييرات التي تطرأ عليها؛ والفروق بين (أ) أي عنصر استثماري من المتوقع أن يصبح مستحق الدفع في السنة، والمحدد على أنه الدفعة المتوقعة في بداية السنة بالإضافة إلى أي إيرادات أو مصروفات تمويل تأمين (راجع البند (viii)) فيما يتعلق بتلك الدفعة المتوقعة قبل أن تصبح مستحقة السداد؛ و(ب) المبلغ الفعلي الذي يصبح مستحق السداد في السنة؛
- الفروق بين أي قرض إلى حامل الوثيقة ما من المتوقع أن يصبح مستحق السداد في السنة والمبلغ الفعلي الذي يصبح مستحق السداد في السنة؛
- التغيرات في تعديلات المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية التي تتعلق بالخدمات المستقبلية؛ و
- تعتبر التغيرات في التدفقات النقدية التقديرية مرتبطة بالخدمات المستقبلية وبالتالي يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية.

عقود المشاركة المباشرة

إن عقود المشاركة المباشرة هي العقود التي يكون بموجبها التزام الشركة تجاه حامل الوثيقة بالصافي مما يلي:

- الالتزام بدفع مبلغ يساوي القيمة العادلة للبنود الأساسية إلى حامل الوثيقة؛ و
- رسوم متغيرة نظير الخدمات المستقبلية المقدمة من خلال العقود، وهو مبلغ يمثل حصة الشركة في القيمة العادلة للبنود الأساسية ناقصًا التدفقات النقدية المحققة التي لا تختلف بناءً على عوائد البنود الأساسية. تقدم الشركة خدمات استثمارية بموجب تلك العقود عن طريق الوعد بعائد استثماري استنادًا إلى البنود الأساسية بالإضافة إلى التغطية التأمينية.

عند قياس مجموعة من عقود المشاركة المباشرة، تقوم الشركة بتعديل التدفقات النقدية المحققة مقابل جميع التغيرات في الالتزام بدفع مبلغ مساوٍ للقيمة العادلة للبنود الأساسية لحاملي وثائق التأمين. لا تتعلق هذه التغييرات بالخدمات المستقبلية ويتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر. تقوم الشركة بعد ذلك بتعديل أي هامش خدمة تعاقدية مقابل التغيرات في مبلغ حصة الشركة من القيمة العادلة للبنود الأساسية، والتي تتعلق بالخدمات المستقبلية، كما هو موضح أدناه.

إن القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في تاريخ كل بيان مركز مالي هي القيمة الدفترية في بداية السنة، وتم تعديلها من أجل:

- هامش الخدمة التعاقدية لأي عقود جديدة التي تُضاف إلى مجموعة العقود في السنة؛
- التغير في مبلغ حصة الشركة من القيمة العادلة للبنود الأساسية والتغيرات في التدفقات النقدية المحققة التي تتعلق بالخدمات المستقبلية، باستثناء القدر الذي تطبق فيه الشركة خيار التخفيف من المخاطر بهدف الاستثناء من تغيرات هامش الخدمة التعاقدية في تأثير المخاطر المالية على مبلغ حصتها في البنود الأساسية أو التدفقات النقدية المحققة؛
- نقصان في مبلغ حصة الشركة من القيمة العادلة للبنود الأساسية أو زيادة في التدفقات النقدية المحققة التي تتعلق بالخدمات المستقبلية، تتجاوز القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية، مما يؤدي إلى خسارة ضمن الأرباح أو الخسائر (مدرجة ضمن مصروفات خدمة التأمين) وإنشاء عنصر خسارة (راجع البند (viii))؛ أو
- يتم تخصيص زيادة في مبلغ حصة الشركة من القيمة العادلة للبنود الأساسية أو نقصان في التدفقات النقدية المحققة التي تتعلق بالخدمات المستقبلية لعنصر الخسارة، بما يعكس خسائر معترف بها سابقًا ضمن الأرباح أو الخسائر (مدرجة ضمن مصروفات خدمة التأمين)؛ راجع البند (viii))؛
- تأثير أي فروق
- تأثير أي فروق صرف عملات على هامش الخدمة التعاقدية؛ و
- المبلغ المعترف به كإيرادات تأمين بسبب الخدمات المقدمة في السنة (راجع البند (viii)).

إن التغيرات في التدفقات النقدية المحققة التي تتعلق بالخدمات المستقبلية تتضمن التغيرات المتعلقة بالخدمات المستقبلية المحددة أعلاه بالنسبة للعقود بدون مزايا المشاركة المباشرة (يتم قياسها بمعدلات الخصم الحالية) والتغيرات في تأثير القيمة الزمنية للأموال والمخاطر المالية التي لا تنشأ من البنود الأساسية – مثل تأثير الضمانات المالية.

عقود إعادة التأمين

لغرض قياس مجموعة من عقود إعادة التأمين، تطبق الشركة نفس السياسات المحاسبية التي تُطبق على عقود التأمين بدون مزايا المشاركة المباشرة، مع التعديلات التالية.

إن القيمة الدفترية لمجموعة من عقود إعادة التأمين في تاريخ كل بيان مركز مالي هي مجموع أصل التغطية المتبقية وأصل المطالبات المتكبدة. يتكون أصل التغطية المتبقية من (أ) التدفقات النقدية المحققة التي تتعلق بالخدمات التي سيتم استلامها بموجب العقود في فترات مستقبلية و(ب) أي هامش خدمة تعاقدية متبقي بذلك التاريخ.

تقيس الشركة تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام افتراضات تتسق مع تلك المستخدمة لقياس تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين الأساسية، مع إجراء تعديل على أي مخاطر لعدم الأداء من قبل معيد التأمين. يتم تقييم تأثير مخاطر عدم الأداء لمعيدي التأمين في تاريخ كل بيان مركز مالي ويتم الاعتراف بتأثير التغييرات في مخاطر عدم الأداء ضمن الأرباح او الخسائر. إن تعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية هو مقدار المخاطر التي يتم تحويلها من قبل الشركة إلى معيد التأمين.

عند الاعتراف المبدئي، يمثل هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة من عقود إعادة التأمين صافي تكلفة أو صافي ربح نتيجة شراء مجموعة عقود إعادة التأمين. يتم قياسه على أنه المبلغ المساوي والمعاكس لإجمالي (أ) التدفقات النقدية المحققة، (ب) أي مبلغ ناشئ عن استبعاد أي موجودات أو مطلوبات تم الاعتراف بها سابقًا للتدفقات النقدية المتعلقة بالمجموعة، (ج) أي تدفقات نقدية ناشئة في ذلك التاريخ و(د) أي إيرادات معترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر بسبب العقود الأساسية المثقلة بالالتزامات المعترف بها في ذلك التاريخ (راجع "إعادة التأمين على عقود التأمين الأساسية المثقلة بالالتزامات" أدناه). غير أنه إذا كان أي صافي تكلفة شراء تغطية إعادة التأمين يتعلق بأحداث مؤمن عليها وقعت قبل شراء مجموعة العقود، فإن الشركة تعترف بالتكلفة على الفور ضمن الأرباح أو الخسائر كمصروفات.

إن القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في تاريخ كل بيان مركز مالي هي القيمة الدفترية في بداية السنة، ويتم تعديلها من أجل:

- هامش الخدمة التعاقدية لأي عقود جديدة تُضاف إلى مجموعة العقود في السنة؛
- الفوائد المتراكمة على القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية خلال السنة، والتي يتم قياسها بمعدلات الخصم على التدفقات النقدية الاسمية التي لا تختلف بناءً على عوائد أي بنود أساسية يتم تحديدها عند الاعتراف المبدئي؛
- الإيرادات المعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر في السنة عند الاعتراف المبدئي بالعقود الأساسية المثقلة بالالتزامات (انظر أدناه)؛
- رد عنصر استرداد الخسارة (راجع "صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين" ضمن البند (viii)) إلى الحد الذي لا تمثل فيه تغيرات في التدفقات النقدية المحققة لمجموعة عقود إعادة التأمين؛
- التغيرات في التدفقات النقدية المحققة التي تتعلق بالخدمات المستقبلية التي يتم قياسها بمعدلات الخصم المحددة عند الاعتراف المبدئي، ما لم تنتج من التغيرات في التدفقات النقدية المحققة للعقود الأساسية المثقلة بالالتزامات، وهي الحالة التي يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح أو الخسائر وتنشء أو تعديل عنصر استرداد الخسارة؛
- تأثير أي فروق صرف عملات على هامش الخدمة التعاقدية؛ و
- المبلغ المعترف به كإيرادات تأمين بسبب الخدمات المستلمة في السنة.

إعادة تأمين العقود الأساسية المثقلة بالالتزامات

تقوم الشركة بتعديل هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة العقود التي ينتمي إليها عقد إعادة التأمين، ونتيجة لذلك تعترف بالإيرادات عندما تعترف بالخسارة عند الاعتراف المبدئي بالعقود الأساسية المثقلة بالالتزامات، إذا تم إبرام عقد إعادة التأمين قبل أو في نفس الوقت الذي يتم فيه الاعتراف بالعقود الأساسية المثقلة بالالتزامات. يتم تحديد التعديل على هامش الخدمة التعاقدية عن طريق مضاعفة:

- مبلغ الخسارة الذي يتعلق بالعقود الأساسية؛ و
- نسبة المطالبات على العقود الأساسية التي تتوقع الشركة استردادها من عقود إعادة التأمين.

بالنسبة لعقود إعادة التأمين التي تم الحصول عليها في عملية نقل العقود أو دمج الأعمال التي تغطي العقود الأساسية المثقلة بالالتزامات، ويتم تحديد التعديل على هامش الخدمة التعاقدية من خلال مضاعفة:

- مبلغ عنصر الخسارة الذي يتعلق بالعقود الأساسية في تاريخ الشراء؛ و
- نسبة المطالبات على العقود الرئيسية التي تتوقع الشركة استردادها من عقود إعادة التأمين.

إذا كان عقد إعادة التأمين يغطي فقط بعض عقود التأمين المدرجة في مجموعة عقود مثقلة بالالتزامات، فإن الشركة تستخدم طريقة نهجية وعقلانية لتحديد جزء الخسائر المعترف بها في مجموعة العقود المثقلة بالالتزامات التي تتعلق بالعقود الأساسية التي يغطيها عقد إعادة التأمين.

يتم إنشاء عنصر استرداد الخسارة أو تعديله لمجموعة عقود إعادة التأمين لوصف التعديل على هامش الخدمة التعاقدية، والذي يحدد المبالغ التي يتم عرضها لاحقًا ضمن الأرباح أو الخسائر على أنها ردود لاسترداد الخسائر من عقود إعادة التأمين ويتم استبعادها من تخصيص أقساط إعادة التأمين المدفوعة (راجع "صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين" البند (viii)).

القياس

vi. عقود مقاسة باستخدام نهج تخصيص الأقساط

في القطاع الخاص بعقود التأمين على غير الحياة، تستخدم الشركة نهج تخصيص الأقساط لتسهيل قياس مجموعات العقود عندما يتم استيفاء المعايير التالية عند إبرامها:

- عقود التأمين: فترة التغطية لكل عقد في المجموعة هي سنة واحدة أو أقل. توفر بعض هذه العقود التعويض عن تكلفة إعادة بناء أو إصلاح عقار بعد نشوب حريق، وبالنسبة لتلك العقود، تحدد الشركة الحدث المؤمن عليه هو نشوب حريق وأن فترة التغطية هي الفترة التي يمكن أن يحدث فيها حريق ويمكن لحامل الوثيقة تقديم مطالبة صالحة بشأنها.
- عقود إعادة التأمين التي تحدث فيها الخسارة: فترة التغطية لكل عقد في المجموعة هي سنة واحدة أو أقل.
- عقود إعادة التأمين التي تصاحبها المخاطر: تتوقع الشركة على نحو معقول ألا يختلف القياس اللاحق للأصل لباقي فترة التغطية اختلافًا ماديًا عن نتيجة تطبيق السياسات المحاسبية. عند مقارنة القياسات المختلفة المحتملة، تأخذ الشركة في الاعتبار تأثير أنماط الإصدار المختلفة للأصل على باقي فترة التغطية للربح أو الخسارة وتأثير القيمة الزمنية للأموال. إذا كان من المتوقع حدوث تباين كبير في التدفقات النقدية المحققة خلال الفترة التي تسبق تكبد المطالبة، فيعتبر أنه لم يتم استيفاء هذا المعيار.

ومع ذلك، يتم الحصول على مجموعات معينة من عقود التأمين في فترة تسوية مطالباتها. ومن المتوقع أن تتطور مطالبات بعض هذه المجموعات على مدار أكثر من سنة. وتقوم الشركة بقياس هذه المجموعات بموجب السياسات المحاسبية.

عقود التأمين

عند الاعتراف المبدئي بكل مجموعة من العقود، تُقاس القيمة الدفترية للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية على أساس الأقساط المستلمة بتاريخ الاعتراف المبدئي مطروحًا منها أي تدفقات نقدية لشراء عقود التأمين والتي تم تخصيصها للمجموعة في ذلك التاريخ، ويتم تعديلها لأي مبلغ ينشأ عن استبعاد أي موجودات أو مطلوبات تم الاعتراف بها مسبقًا بالنسبة للتدفقات النقدية المتعلقة بالمجموعة (بما في ذلك موجودات التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين). اختارت الشركة عدم احتساب التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين عند تكبدها.

لاحقًا، يتم زيادة القيمة الدفترية للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية من خلال أي أقساط يتم تحصيلها وإطفاء التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين المعترف بها كمصروفات كما تنخفض بالمبلغ المعترف به كإيرادات تأمين للخدمات التي تم تقديمها وأي تدفقات نقدية إضافية لشراء عقود التأمين يتم تخصيصها بعد الاعتراف المبدئي بمجموعة العقود. تتوقع الشركة، عند الاعتراف المبدئي بكل مجموعة من العقود، ألا تزيد الفترة التي تفصل تقديم كل جزء من الخدمات وتاريخ استحقاق الأقساط ذات الصلة عن سنة واحدة.

وعلى هذا الأساس، اختارت الشركة عدم تعديل التزامات التغطية المتبقية لتعكس القيمة الزمنية للأموال بالإضافة إلى تأثير المخاطر المالية.

إذا أشارت الحقائق والظروف، في أي وقت خلال فترة التغطية، إلى أن أي مجموعة من العقود أصبحت مثقلة بالالتزامات، ففي هذه الحالة تعترف الشركة بالخسارة ضمن الأرباح أو الخسائر ومن ثَم تُزيد التزام التغطية المتبقية إلى الحد الذي تتجاوز فيه التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المحققة بالالتزامات المتعلقة بالتغطية المتبقية القيمة الدفترية للالتزام بالتغطية المتبقية. يتم خصم التدفقات النقدية المحققة بالالتزامات (بالمعدلات الحالية) وذلك في حالة خصم التزام المطالبات المتكبدة.

تعترف الشركة بالتزام المطالبات المتكبدة المتعلقة بمجموعة من عقود التأمين بمبلغ التدفقات النقدية المحققة فيما يتعلق بالمطالبات المتكبدة. يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية (بالمعدلات الحالية) ما لم يكن من المتوقع سدادها خلال سنة واحدة أو أقل من تاريخ تكبد المطالبات.

عقود إعادة التأمين
تطبق الشركة نفس السياسات المحاسبية لقياس مجموعة من عقود إعادة التأمين، ويتم تطويعها عند الضرورة لتعكس مزايا تختلف عن مزايا عقود التأمين.

عند إنشاء عنصر استرداد الخسارة لمجموعة من عقود إعادة التأمين التي يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط، ففي هذه الحالة وبدلًا من تعديل هامش الخدمة التعاقدية تُعدِّل الشركة القيمة الدفترية للأصل الخاص بفترة التغطية المتبقية.

vii. الاستبعاد وتعديل العقد

تستبعد الشركة العقد عند إطفائه – على سبيل المثال: عند انتهاء الالتزامات المحددة في العقد أو الإعفاء منها أو إلغاؤها.

كما تستبعد الشركة العقد في حالة تعديل شروطه بطريقة كانت ستؤدي إلى تغيُّر المحاسبة الخاصة بالعقد بشكل جوهري في حالة وجود الشروط الجديدة، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بعقد جديد بناءً على الشروط المعدلة. إذا لم يؤد تعديل العقد إلى الاستبعاد، تتعامل الشركة مع التغيرات في التدفقات النقدية الناتجة عن تعديل العقد على أنها تغيرات في تقديرات التدفقات النقدية المحققة.

عند استبعاد عقد من ضمن مجموعة من العقود غير المقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط:
- يتم تعديل التدفقات النقدية المحققة المخصصة للمجموعة لإلغاء ما يتعلق منها بالحقوق والالتزامات التي تم استبعادها؛
- يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية للمجموعة حسب التغير في التدفقات النقدية المحققة، باستثناء الحالات التي يتم فيها تخصيص هذه التغييرات لعنصر الخسارة؛ و
- تم تعديل عدد وحدات التغطية للخدمات المتبقية المتوقعة لتعكس وحدات التغطية المستبعدة من مجموعة العقود.

في حالة استبعاد العقد نتيجة تحويله إلى طرف ثالث، فسيتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية للقسط الذي يفرضه الطرف الثالث، ما لم تكن مجموعة العقود مثقلة بالالتزامات.

في حالة استبعاد العقد بسبب تعديل شروطه، فسيتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية للقسط الذي كان سيتم تحميله لو أبرمت الشركة عقدًا بشروط العقد الجديد في تاريخ التعديل، مطروحًا منه أي قسط إضافي تم تحميله للتعديل.

يتم قياس العقد الجديد المعترف به على افتراض أنه في تاريخ التعديل، حصلت الشركة على القسط الذي كانت ستتحمله مطروحًا منه أي قسط إضافي تم تحميله للتعديل.

viii. العرض
يتم عرض محافظ عقود التأمين التي تمثل موجودات وكذلك المحافظ التي تمثل مطلوبات، ومحافظ عقود إعادة التأمين التي تمثل موجودات وكذلك التي تمثل مطلوبات، بشكل منفصل في بيان المركز المالي. يتم إدراج أي موجودات أو مطلوبات معترف بها للتدفقات النقدية الناشئة قبل الاعتراف بمجموعة العقود ذات الصلة (بما في ذلك أي موجودات للتدفقات النقدية لشراء عقود التأمين) في القيمة الدفترية لمحافظ العقود ذات الصلة.

تقوم الشركة بتقسيم المبالغ المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر إلى (أ) نتيجة خدمة التأمين، والتي تشمل إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين؛ و(ب) دخل أو مصروفات تمويل التأمين.

يتم عرض إيرادات ومصروفات عقود إعادة التأمين بشكل منفصل عن إيرادات ومصروفات عقود التأمين. ويتم عرض الإيرادات والمصروفات الناتجة من عقود إعادة التأمين، بخلاف إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين، على أساس الصافي "صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين" في نتيجة خدمة التأمين.

لا تفصل الشركة التغيرات في تعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية بين نتيجة خدمة التأمين وإيرادات أو مصروفات تمويل التأمين. تُدرج جميع التغيرات في تعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية في نتيجة خدمة التأمين. لا تستثني إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين أي عناصر استثمارية ويتم الاعتراف بها على النحو التالي.

إيرادات التأمين - العقود غير المُقاسة باستخدام نهج تخصيص الأقساط
تعترف الشركة بإيرادات التأمين عند استيفاء التزامات الأداء الخاصة بها، أي؛ حيث أنها تقدم خدمات ضمن مجموعات عقود التأمين. بالنسبة للعقود غير المُقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط، فإن إيرادات التأمين المتعلقة بالخدمات المقدمة لكل سنة تمثل إجمالي التغيرات في التزام التغطية المتبقية التي تتعلق بالخدمات التي تتوقع الشركة الحصول على مقابل لها، وتتكون من العناصر التالية.

- إدراج هامش الخدمة التعاقدية، المُقاس بناءً على وحدات التغطية المقدمة (راجع "إدراج هامش الخدمة التعاقدية" أدناه)؛
- التغيرات في تعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية المتعلقة بالخدمات الحالية؛
- المطالبات ومصروفات خدمات التأمين الأخرى المتكبدة خلال السنة والتي يتم قياسها بشكل عام بالمبالغ المتوقعة في بداية السنة. يتضمن ذلك المبالغ الناشئة عن استبعاد أي موجودات للتدفقات النقدية بخلاف التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين في تاريخ الاعتراف المبدئي لمجموعة من العقود (راجع البند (v))، والتي يتم الاعتراف بها كإيرادات تأمين ومصروفات خدمات التأمين في ذلك التاريخ؛ و
- المبالغ الأخرى، بما في ذلك تسويات الخبرة لإيصالات الأقساط للخدمات الحالية أو السابقة لقطاع مخاطر الحياة والمبالغ المتعلقة بمصروفات ضريبة حاملي وثائق التأمين المتكبدة للقطاع المشارك.

فضلًا عن ذلك، تقوم الشركة بتخصيص جزء من الأقساط المتعلقة باسترداد التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين لكل فترة بطريقة منتظمة حسب مرور الوقت. كما تعترف الشركة بالمبلغ المخصص، المعدل لتراكم الفوائد بمعدلات الخصم المحددة عند الاعتراف المبدئي لمجموعة العقود ذات الصلة، كإيرادات تأمين ومبلغ مساوٍ كمصروفات خدمات التأمين.

إدراج هامش الخدمة التعاقدية
يتم تحديد مبلغ هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة من عقود التأمين، التي يتم الاعتراف بها كإيرادات تأمين في كل سنة، من خلال تحديد وحدات التغطية في المجموعة، وتخصيص هامش الخدمة التعاقدية المتبقية في نهاية السنة (قبل أي تخصيص) بالتساوي لكل وحدة تغطية مقدمة في السنة والمتوقع تقديمها في السنوات المقبلة، والاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بمبلغ هامش الخدمة التعاقدية المخصصة لوحدات التغطية المقدمة في السنة. إن عدد وحدات التغطية هو كمية الخدمات التي يتم تقديمها من خلال مجموعة العقود، والتي يتم تحديدها من خلال مراعاة كمية المنافع المقدمة وفترة تغطيتها المتوقعة لكل عقد. تتم مراجعة وحدات التغطية وتحديثها في تاريخ كل بيان مركز مالي.

إن الخدمات التي تقدمها عقود التأمين تتضمن التغطية التأمينية، بينما تقدم جميع عقود المشاركة المباشرة خدمات الاستثمار لإدارة البنود الأساسية نيابة عن حاملي الوثائق. إضافة إلى ذلك، قد توفر عقود الادخار على الحياة كذلك خدمات استثمارية لتوليد عائد استثماري لحامل الوثيقة، ولكن فقط في الحالات التالية:

-تواجد عنصر استثماري أو لدى حامل الوثيقة الحق في سحب مبلغ ما (مثل: حق حامل الوثيقة في استلام قيمة استردادية نتيجة إلغاء العقد)؛

-تتوقع الشركة تنفيذ أنشطة استثمارية لتوليد هذا العائد الاستثماري. تعكس فترة التغطية المتوقعة توقعات انقضاء العقود وإلغائها، بالإضافة إلى احتمال وقوع أحداث مؤمن عليها إلى الحد الذي تؤثر فيه على فترة التغطية المتوقعة. تنتهي فترة الخدمات الاستثمارية في موعد لا يتجاوز التاريخ الذي تم فيه سداد جميع المبالغ المستحقة لحاملي الوثائق الحاليين فيما يتعلق بتلك الخدمات.

إيرادات التأمين – العقود المُقاسة باستخدام منهج تخصيص الأقساط
بالنسبة للعقود المُقاسة باستخدام منهج تخصيص الأقساط، فإن إيرادات التأمين لكل فترة تمثل مبلغ مقبوضات الأقساط المتوقعة مقابل تقديم الخدمات خلال الفترة. تخصص الشركة مقبوضات الأقساط المتوقعة لكل فترة على الأسس التالية:

-عقود عقارات معينة: التوقيت المتوقع لمصروفات خدمة التأمين المتكبدة؛ ومرور الوقت بالنسبة للعقود الأخرى.

عناصر الخسارة
بالنسبة للعقود غير المُقاسة باستخدام منهج تخصيص الأقساط، تحدد الشركة عنصر خسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية لمجموعة عقود التأمين المثقلة بالالتزامات. إن عنصر الخسارة يحدد مبالغ التدفقات النقدية المحققة التي يتم عرضها لاحقًا كرد للخسائر الناتجة من العقود المثقلة بالالتزامات ضمن الأرباح أو الخسائر، وتُستبعد من إيرادات التأمين عندما تتحقق. عندما تحدث التدفقات النقدية المحققة، يتم توزيعها بين عنصر الخسارة والالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية لاستثناء عنصر الخسارة على أساس منهجي.

يتم تحديد الأساس المنهجي من خلال نسبة مكون الخسارة بالنسبة للتقدير الإجمالي للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة إلى تعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية في بداية كل سنة (أو عند الاعتراف المبدئي إذا تم الاعتراف بمجموعة من العقود بشكل مبدئي في السنة).

يتم تخصيص التغيرات في التدفقات النقدية المحققة المتعلقة بالخدمات المستقبلية والتغيرات في مبلغ حصة الشركة من القيمة العادلة للبنود الأساسية لعقود المشاركة المباشرة فقط لعنصر الخسارة. إذا تم تخفيض عنصر الخسارة إلى الصفر، فإن أي زيادة عن المبلغ المخصص لعنصر الخسارة تنشئ هامش خدمة تعاقدية جديد لمجموعة العقود.

مصروفات خدمات التأمين
يتم الاعتراف بمصروفات خدمات التأمين الناشئة عن عقود التأمين ضمن الأرباح أو الخسائر بشكل عام عند تكبدها. وهي تستبعد مدفوعات عناصر الاستثمار وتتألف من البنود التالية.
-المطالبات المتكبدة ومصروفات خدمات التأمين الأخرى: بالنسبة لبعض عقود مخاطر الحياة، تشمل المطالبات المتكبدة أيضًا الأقساط المتنازل عنها عند اكتشاف المرض الحرج؛
-إطفاء التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين: بالنسبة للعقود التي لا يتم قياسها باستخدام منهج تخصيص الأقساط، فإن هذا يعادل مبلغ إيرادات التأمين المعترف بها في السنة والتي تتعلق باسترداد التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين. بالنسبة للعقود المقاسة باستخدام منهجية تخصيص الأقساط، تقوم الشركة بإطفاء التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين على أساس القسط الثابت خلال فترة تغطية مجموعة العقود؛
-الخسائر الناتجة عن العقود المثقلة بالالتزامات وعكس مثل هذه الخسائر؛
-التعديلات على الالتزامات الخاصة بالمطالبات المتكبدة التي لا تنشأ عن تأثيرات القيمة الزمنية للأموال والمخاطر المالية والتغيرات التي تطرأ عليها؛
-وخسائر الانخفاض في قيمة موجودات التدفقات النقدية لشراء عقود التأمين وعكس خسائر الانخفاض في القيمة المماثلة.

صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين
يشمل صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين تخصيص أقساط إعادة التأمين المدفوعة مطروحًا منها المبالغ المستردة من معيدي التأمين.

تعترف الشركة بتخصيص أقساط إعادة التأمين المدفوعة في الأرباح أو الخسائر لأنها تتلقى خدمات بموجب مجموعات من عقود إعادة التأمين. بالنسبة للعقود غير المُقاسة باستخدام منهجية تخصيص الأقساط، فإن تخصيص أقساط إعادة التأمين المدفوعة فيما يتعلق بالخدمات المستلمة لكل فترة يمثل إجمالي التغيرات في الأصل للتغطية المتبقية التي تتعلق بالخدمات التي تتوقع الشركة أن تدفع مقابلها المادي.

بالنسبة للعقود المقاسة باستخدام منهجية تخصيص الأقساط، فإن تخصيص أقساط إعادة التأمين المدفوعة لكل فترة هو مبلغ مدفوعات الأقساط المتوقعة لتلقي الخدمات في الفترة.

بالنسبة لمجموعة من عقود إعادة التأمين التي تغطي العقود الأساسية المثقلة بالالتزامات، تحدد الشركة عنصر استرداد الخسارة لأصل التغطية المتبقية لوصف استرداد الخسائر المعترف بها:

- عند الاعتراف بالعقود الأساسية المثقلة بالالتزامات، إذا كان عقد إعادة التأمين الذي يغطي تلك العقود قد تم إبرامه قبل أو في نفس الوقت الذي يتم فيه الاعتراف بتلك العقود؛ و
- بالنسبة للتغيرات في التدفقات النقدية المحققة لمجموعة عقود إعادة التأمين المتعلقة بالخدمات المستقبلية الناتجة من التغيرات في التدفقات النقدية المحققة للعقود الأساسية المثقلة بالالتزامات.

يحدد عنصر استرداد الخسارة المبالغ التي يتم عرضها لاحقًا ضمن الأرباح أو الخسائر على أنها عكس لاسترداد الخسائر من عقود إعادة التأمين ويتم استبعادها من تخصيص أقساط إعادة التأمين المدفوعة. ويتم تعديله ليعكس التغيرات في عنصر الخسارة لمجموعة العقود الأساسية المثقلة بالالتزامات، ولكن لا يمكن أن يتجاوز الجزء الخاص بعنصر الخسارة لمجموعة العقود الأساسية المثقلة بالالتزامات التي تتوقع الشركة استردادها من عقود إعادة التأمين.

إيرادات ومصروفات تمويل التأمين
إن إيرادات ومصروفات تمويل التأمين تشمل التغيرات في القيم الدفترية لمجموعات عقود التأمين وإعادة التأمين الناجمة عن تأثيرات القيمة الزمنية للأموال والمخاطر المالية والتغيرات فيها، ما لم يتم تخصيص أي من هذه التغييرات لمجموعات عقود المشاركة المباشرة لعنصر خسارة وإدراجها ضمن مصروفات خدمة التأمين (راجع البند (ii)). وهي تشمل التغيرات في قياس مجموعات العقود الناجمة عن التغيرات في قيمة البنود الأساسية (باستثناء الإضافات والسحوبات).

يتم تجميع المبالغ المعروضة في الدخل الشامل الآخر في احتياطي تمويل التأمين. إذا استبعدت الشركة عقد بدون ميزات المشاركة المباشرة نتيجة التحويل إلى طرف ثالث أو تعديل العقد، فسيتم إعادة تصنيف أي مبالغ متبقية من الدخل الشامل الآخر المتراكم للعقد إلى الأرباح أو الخسائر كتعديل إعادة تصنيف.
بالنسبة لعقود المشاركة والتأمين على غير الحياة، تقوم الشركة بعرض إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين ضمن الأرباح أو الخسائر.

ج) الموجودات والمطلوبات المالية

i) التحقق والقياس المبدئي

تقوم الشركة بالاعتراف بالودائع لدى المؤسسات المالية والقروض والسلف في تاريخ إنشائها. يتم الاعتراف بجميع الأدوات المالية الأخرى (ويتضمن ذلك المشتريات والمبيعات العادية للموجودات المالية) في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.
يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئيًا بالقيمة العادلة، إضافة إلى تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ أو الإصدار، بالنسبة للأصل المالي أو الالتزام المالي غير المقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ii) التصنيف والقياس اللاحق

التصنيف
عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة في اليوم الأول من الفترة المالية المحاسبية الأولى بعد التغير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تقتصر فقط على مدفوعات المبلغ الأصلي والربح المستحق على المبلغ القائم منه.

يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

تختار الشركة عرض التغيرات في القيمة العادلة لبعض استثمارات الأسهم التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي وهو غير قابل للإلغاء.

يتم قياس كافة الموجودات المالية غير المصنفة كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو موضح أعلاه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، يمكن للشركة أن تقوم بشكل لا رجعة فيه بتخصيص أصل مالي يفي بالمتطلبات ليتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.
قامت الشركة بتخصيص بعض استثمارات الديون في القطاعات المشاركة وغير المتعلقة بالتأمين على الحياة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي، لأنها تتعلق بعقود التأمين التي يتم قياسها بطريقة تتضمن المعلومات الحالية ويتم الاعتراف بجميع إيرادات ومصاريف تمويل التأمين ذات الصلة في الأرباح أو الخسائر وبخلاف ذلك، سيتم قياس الموجودات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن حصص الشركة في بعض الشركات الزميلة هي البنود الأساسية للعقود المشاركة. لقد اختارت الشركة قياس هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأنها تقوم بإدارتها على أساس القيمة العادلة.

تقييم نموذج الأعمال
تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بالأصل المالي لكل محفظة من الموجودات المالية نظرا لأن ذلك يعكس بشكل أفضل الطريقة التي تتم بها إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. وتشمل المعلومات التي تم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وممارسة تلك السياسات عمليا، ويتضمن ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، والحفاظ على حدود معينة لسعر الفائدة،

ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المستخدمة المتوقعة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات؛

- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم التقارير عنها إلى إدارة الشركة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال هذا) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يعتمد على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)؛ و
- عدد مرات المبيعات وحجمها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات المستقبلي. ومع ذلك، لا يتم الأخذ بالاعتبار المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل، ولكن كجزء من التقييم الشامل لكيفية تحقيق هدف الشركة المعلن لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

إن تحويلات الموجودات المالية إلى أطراف أخرى في المعاملات التي لا تكون مؤهلة لإلغاء الاعتراف لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتوافق مع اعتراف الشركة المستمر بالموجودات.

بالنسبة لغالبية استثمارات الديون، فإن الهدف من نموذج أعمال الشركة هو تمويل التزامات عقود التأمين. تقوم الشركة بأنشطة بيع وشراء هامة بشكل منتظم لإعادة موازنة محفظة موجوداتها والتأكد من كفاية التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات المالية لتسوية التزامات عقود التأمين. تقرر الشركة أن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية عند استحقاقها وبيع الموجودات المالية للحفاظ على ملف الموجودات المرغوب فيه يعد جزءًا لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الأعمال.

يتم الاحتفاظ ببعض سندات الدين في محافظ منفصلة لتحقيق عائد طويل الأجل. ويمكن بيع هذه الأوراق المالية، ولكن لا يتوقع لهذه المبيعات إلا أن تكون نادرة. ترى الشركة أن هذه الأوراق المالية محتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

يتم قياس محافظ الموجودات المالية التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، والتي تشمل البنود ذات الصلة لعقود المشاركة، ومحافظ الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر نظرا لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يحتفظ بهما لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي التي تقتصر فقط على مدفوعات المبلغ الأصلي والربح المستحق على المبلغ القائم منه
ولأغراض هذا التقييم، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. ومع ذلك، قد يتغير المبدأ على مدى الفترة، على سبيل المثال. إذا حدث سداد لأصل المبلغ.

يعرف الربح بأنه المقابل للقيمة الزمنية للمال، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، إضافة إلى، هامش ربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي التي تقتصر فقط على مدفوعات المبلغ الأصلي والربح المستحق على المبلغ القائم منه، تأخذ الشركة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث الطارئة التي قد تغير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية.
- خصائص الدفع المسبق وتمديدها؛
- الشروط التي تقيد مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (مثل ترتيبات الموجودات غير القابلة للرجوع)؛ و
- الخصائص التي تعمل على تعديل المقابل للقيمة الزمنية للمال (على سبيل المثال إعادة ضبط أسعار الفائدة بشكل دوري).

يستوفي خيار الدفع المقدم معايير مدفوعات أصل المبلغ وفوائده فقط، إذا كان المبلغ المدفوع مقدمًا يمثل جوهرياً المبالغ غير المدفوعة من أصل المبلغ والربح المستحق على المبلغ القائم منه، والذي قد يشمل عوضًا إضافيًا معقولًا مقابل الإنهاء المبكر للعقد. إضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم اقتناؤه بخصم أو علاوة على المبلغ الاسمي التعاقدي، فإنه يتم التعامل مع الخيار الذي يسمح أو يتطلب سداد المبلغ الذي يمثل المبلغ الاسمي التعاقدي والربح المستحق (لكنها غير مدفوعة) مقدمًا (والذي قد يشمل كذلك عوضًا إضافيًا معقولًا مقابل الإنهاء المبكر للعقد) بأنه يستوفي المعايير، إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع مقدمًا ليست جوهرية عند التحقق المبدئي.

تسمح بعض خصائص الدفع مقدما للمدين بالسداد المسبق لأداة الدين بمبلغ يتم احتسابه على أنه التدفقات النقدية التعاقدية المتبقية مخصومة بالسعر القياسي الحالي للسوق إضافة إلى هامش ثابت. قررت الشركة أن خصائص الدفع مقدما هذه تتوافق مع معايير مدفوعات أصل المبلغ وفوائده فقط. نظرًا لأنه سيتم تعويض الشركة فقط عن التغير في سعر الفائدة القياسي للسوق وهامش الفائدة المفقود، فإن غرامة الدفع المسبق لن تتضمن أي مخاطر غير متعلقة بمعايير مدفوعات أصل المبلغ وفوائده فقط ويمكن اعتبارها تعويضًا معقولاً.

القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
تقاس بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، ويتضمن ذلك أي دخل من الفوائد أو توزيعات الأرباح وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، في الأرباح أو الخسائر، ما لم تنشأ من المشتقات المخصصة كأدوات تحوط في صافي تحوطات الاستثمار.

استثمارات الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
تقاس بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي القيمة العادلة. عند الاستبعاد، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.

استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
تقاس بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كدخل في الأرباح أو الخسائر عندما يثبت الحق للمجموعة في استلام الدفعة، ما لم تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم إثبات صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها أبدًا إلى الأرباح أو الخسائر. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد الاستثمار.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. يتم إثبات إيرادات الربح وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر. يتم أيضًا إثبات أي ربح أو خسارة نتيجة للاستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

تصنيف المطلوبات المالية
تقوم الشركة بتصنيف التزاماتها المالية، بخلاف الضمانات المالية، إلى إحدى الفئات التالية:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ و
- مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة.

قامت الشركة بتخصيص مطلوبات عقود الاستثمار وحصص الأطراف الأخرى في الصناديق الموحدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي. وذلك لأن هذه المطلوبات وكذلك الموجودات ذات الصلة تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة.

تتمتع جميع مطلوبات عقود الاستثمار وحصص الأطراف الأخرى في الصناديق الموحدة بميزة ربط الوحدات حيث يتم تحديد المبلغ المستحق لحاملي العقود تعاقديًا على أساس موجودات محددة. إن تأثير ميزة ربط الوحدات على القيمة العادلة للالتزام هو مخاطر الأداء الخاصة بالموجودات وليس مخاطر الائتمان، كما أن المطلوبات مضمونة بالكامل. قررت الشركة أن أي مخاطر ائتمان متبقية تعتبر غير جوهرية وليس لها أي تأثير على القيمة العادلة للمطلوبات.

القياس اللاحق للأرباح والخسائر

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
تقاس بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصاريف تمويل وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، في الأرباح أو الخسائر، ما لم تنشأ من المشتقات المخصصة كأدوات تحوط في صافي تحوطات الاستثمار.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة
يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إثبات مصاريف الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر. يتم أيضًا إثبات أي ربح أو خسارة نتيجة لعدم الاعتراف في الأرباح أو الخسائر.

الأرباح من الأدوات المالية
يتم إثبات إيرادات ومصاريف الأرباح في الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. يتم احتساب معدل الربح الفعلي عند الاعتراف المبدئي للأداة المالية وهو المعدل الذي يقوم تحديدا بخصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي؛ أو
- التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

تتم مراجعة معدل الربح الفعلي نتيجة لإعادة التقدير الدوري للتدفقات النقدية للأدوات ذات المعدل المتغير لتعكس التحركات في أسعار الفائدة في السوق.

إن التكلفة المطفأة لأصل مالي أو التزام مالي تتمثل في القيمة التي تم بها قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي ناقصاً المبالغ المسددة من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين القيمة المبدئية والقيمة المستحقة، وبالنسبة للموجودات المالية فيتم تعديلها مقابل أي مخصص للخسائر.

يتمثل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي في التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديله مقابل أي مخصص للخسائر.

الموجودات المالية غير منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي
إذا لم يكن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية، فإنه يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الربح الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل. عند حساب معدل الربح الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأصل، ولكن ليس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إذا أصبح الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية بعد الاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الأرباح من خلال تطبيق معدل الربح الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل. إذا لم يعد الأصل منخفض القيمة الائتمانية، فإن حساب إيرادات الفوائد يعود إلى الأساس الإجمالي.

الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي
يتم احتساب إيرادات الأرباح من خلال تطبيق معدل الربح الفعلي المعدل ائتمانيا على التكلفة المطفأة للأصل. يتم احتساب معدل الربح الفعلي المعدل ائتمانيًا باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك خسائر الائتمان لمتوقعة. لا يتم رد حساب إيرادات الأرباح إلى الأساس الإجمالي، حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل.

المطلوبات المالية
يتم احتساب مصاريف الأرباح من خلال تطبيق معدل الربح الفعلي على التكلفة المطفأة للالتزام. عند حساب معدل الربح الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للالتزام.

يتضمن حساب معدل الربح الفعلي تكاليف المعاملات والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي. تكاليف المعاملة هي تكاليف إضافية تنسب مباشرة إلى حيازة أو إصدار أصل مالي أو التزام مالي. تتضمن إيرادات الأرباح المحتسبة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي وتكاليف التمويل الأخرى المعروضة في الأرباح أو الخسائر الفوائد من الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة واستثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

iii. الانخفاض في القيمة

تقوم الشركة بإثبات مخصصات الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛
- استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- مستحقات الإيجار.

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، باستثناء الحالات التالية، حيث يكون المبلغ المعترف به هو خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا:

- سندات الدين التي تم تحديد أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ بيان المركز المالي؛ و
- الأدوات المالية الأخرى (بخلاف مستحقات الإيجار) التي لم تتزايد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي.

يتم دائمًا قياس مخصصات الخسارة لمستحقات الإيجار بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.

يُشار إلى الأدوات المالية التي يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لها لمدة 12 شهرًا باسم "الأدوات المالية للمرحلة الأولى". خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التخلف عن السداد على الأداة المالية والتي من الممكن حدوثها خلال 12 شهرًا بعد تاريخ بيان المركز المالي.

يُشار إلى الأدوات المالية التي يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لها على مدى العمر بسبب الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، ولكنها ليست منخفضة القيمة الائتمانية باسم "الأدوات المالية للمرحلة الثانية". خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

يُشار إلى الأدوات المالية التي يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لها على مدى العمر والتي تكون منخفضة القيمة الائتمانية باسم "الأدوات المالية للمرحلة 3".

وفي جميع الأحوال، فإن الحد الأقصى للفترة التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة
خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها).

الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية
في تاريخ كل بيان مركز مالي، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة واستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومستحقات الإيجار منخفضة القيمة الائتمانية. يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر يكون لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.
يتضمن الدليل على أن الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبات مالية حادة يواجها المقترض أو المصدر؛
- إخلال بالعقد، مثل التعثر في السداد أو التأخير في السداد؛
- إعادة هيكلة مبلغ مستحق للشركة بناء على شروط ما كانت الشركة لتقبلها في ظروف أخرى؛
- أن يكون من المحتمل تعرض المقترض للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- عدم وجود سوق نشط للسند نتيجة لصعوبات مالية.

إن الأصل المالي الذي تم إعادة التفاوض بشأنه بسبب تدهور حالة المقترض عادة ما يعتبر منخفض القيمة الائتمانية ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم تلقي التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل كبير ولا توجد مؤشرات أخرى لانخفاض القيمة.

عرض مخصصات الخسارة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم خصم مخصص الخسارة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛ و
- استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: مخصص الخسارة لا يقلل من القيمة الدفترية للموجودات المالية (التي يتم قياسها بالقيمة العادلة) ولكنه يؤدي إلى ربح متساو ومعاكس في الدخل الشامل الآخر.

الشطب
يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد الأصل المالي بالكامل أو جزء منه. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المقترض ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى الأصول الفردية.

بالرغم من أن الشركة لا تتوقع أي استرداد جوهري من المبالغ المشطوبة، إلا أن الموجودات المالية المشطوبة قد تظل خاضعة لأنشطة التنفيذ من أجل الالتزام بإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

iv. إلغاء الاعتراف وتعديل العقد

الموجودات المالية
تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة تكون فيها جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري المنقولة أو التي لا تقوم فيها الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

عند استبعاد أصل مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية في تاريخ الاستبعاد والمقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصًا أي التزام جديد مفترض) في الأرباح أو الخسائر. بالنسبة لاستثمارات الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر التراكمية المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة. لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من استثمارات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها في بيان المركز المالي، ولكنها تحتفظ إما بكل أو بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات، لا يتم استبعاد الموجودات المحولة. ومن أمثلة هذه المعاملات إقراض الأوراق المالية ومعاملات البيع وإعادة الشراء.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها الشركة أو تنقل بشكل جوهري جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي وتحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر الشركة في الاعتراف بالأصل إلى حد مشاركتها المستمرة، والذي يتم تحديده بالمدى التي تتعرض لها للتغيرات في قيمة الأصل المحول.

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة بشكل كبير، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بالأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة بالإضافة إلى أي تكاليف معاملة مؤهلة. يتم احتساب أي رسوم مستلمة كجزء من التعديل على النحو التالي.

- الرسوم التي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للأصل الجديد والرسوم التي تمثل تعويض تكاليف المعاملة المؤهلة يتم تضمينها في القياس الأولي للأصل الجديد.

- يتم إدراج الرسوم الأخرى في الأرباح أو الخسائر كجزء من الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يواجه المدين صعوبات مالية، فإن الهدف من التعديل عادة ما يكون تحقيق أقصى قدر من استرداد التدفقات النقدية التعاقدية الأصلية بدلاً من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة إلى حد كبير. إذا كانت الشركة تخطط لتعديل أصل مالي بطريقة تؤدي إلى إعفاء التدفقات النقدية، فإنها تأخذ في الاعتبار أولاً ما إذا كان ينبغي شطب جزء من الأصل قبل إجراء التعديل.

إذا تم تعديل الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولكن ليس بشكل جوهري، فلا يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي. تقوم الشركة بإعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عن طريق خصم التدفقات النقدية التعاقدية المعدلة بمعدل الربح الفعلي الأصلي وتعترف بالتعديل الناتج على إجمالي القيمة الدفترية كتعديل الربح أو الخسارة في الأرباح أو الخسائر. بالنسبة للموجودات المالية ذات المعدل المتغير، يتم تعديل معدل الربح الفعلي الأصلي المستخدم لحساب ربح أو خسارة التعديل ليعكس شروط السوق الحالية في وقت التعديل. إذا تم إجراء هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية التي يواجها المقترض، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة؛ وفي حالات أخرى يتم عرضها كإيرادات أرباح. إن أي تكاليف أو رسوم متكبدة ورسوم التعديل المستلمة تعمل على تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل ويتم إطفاؤها على مدى الفترة المتبقية من الأصل المالي المعدل.

المطلوبات المالية
تقوم الشركة بشكل عام بعدم الاعتراف بالالتزام المالي عندما تنتهي التزاماتها التعاقدية أو يتم الوفاء بها أو إلغاؤها. تقوم الشركة أيضًا بعدم الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل كبير، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. عند عدم الاعتراف بالتزام مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مفترضة) في الأرباح أو الخسائر

بالرغم مما ورد أعلاه، عندما تقوم الشركة بإعادة شراء التزامها المالي وإدراجه كبند أساسي في عقود المشاركة المباشرة، وفقط عندما تقوم الشركة باختيار عدم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي. وبدلاً من ذلك، قد تختار الشركة الاستمرار في محاسبة تلك الأداة كالتزام مالي ومحاسبة الأداة المعاد شراؤها كما لو كانت أصلاً مالياً وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. هذا الاختيار غير قابل للإلغاء ويتم إجراؤه على أساس كل أداة على حدة.

إذا تم تعديل الالتزام المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، ولكن ليس بشكل جوهري، فلا يتم استبعاده.

تقوم الشركة بإعادة احتساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي عن طريق خصم التدفقات النقدية التعاقدية المعدلة بمعدل الربح الفعلي الأصلي وتعترف بأي تعديل ناتج عن التكلفة المطفأة كربح تعديل أو خسارة في "تكاليف التمويل الأخرى" في الأرباح أو الخسائر. بالنسبة للالتزامات المالية ذات المعدل المتغير، يتم تعديل معدل الربح الفعلي الأصلي المستخدم لحساب ربح أو خسارة التعديل ليعكس شروط السوق الحالية في وقت التعديل. إن أي تكاليف ورسوم متكبدة تعمل على تعديل القيمة الدفترية للالتزام المالي المعدل ويتم إطفاؤها على مدى الفترة المتبقية من الالتزام المالي المعدل.

د) النقد والنقد المعادل

يتضمن النقد والنقد المعادل الأرصدة لدى البنوك والودائع تحت الطلب ذات فترات استحقاق أصلية ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحيازة والتي تخضع لمخاطر كبيرة من التغيرات في قيمتها العادلة وتستخدمها الشركة في إدارة استثماراتها قصيرة الأجل.

يتم إدراج السحوبات على المكشوف من البنوك التي تستحق السداد عند الطلب وتشكل جزءًا لا يتجزأ من إدارة النقد بالشركة كأحد مكونات النقد والنقد المعادل لأغراض قائمة التدفقات النقدية.

هـ) عقود التأجير

تعترف الشركة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس موجودات حق الاستخدام مبدئيًا بالتكلفة التي تتضمن القيمة المبدئية لمطلوبات التأجير بعد تعديلها مقابل دفعات الإيجار التي تم سدادها عند أو قبل تاريخ البدء، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها والتكاليف المقدرة لفك وإزالة الموجودات ذات الصلة أو إعادة الأصل الأساسي أو الموقع الكائن فيه إلى حالته الأصلية، ناقصًا حوافز الإيجار المستلمة.

ويتم استهلاك موجودات حق الاستخدام لاحقًا باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ البدء إلى نهاية مدة عقد الإيجار، ما لم يترتب على عقد الإيجار نقل ملكية الأصل المعني إلى الشركة بنهاية مدة عقد الإيجار أو إذا كانت تكلفة أصل حق الاستخدام تشير إلى أن الشركة سوف تمارس خيار الشراء. وفي هذه الحالة، يتم استهلاك أصل حق الاستخدام على مدار العمر الإنتاجي للأصل المعني، والذي يتم تحديده على نفس الأساس المطبق بالنسبة للممتلكات والمعدات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية بقيمة خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، وتعديله مقابل بعض حالات إعادة قياس التزام التأجير.

يتم قياس التزام التأجير مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لم يتم سدادها في تاريخ البدء، مخصوماً باستخدام سعر الربح الضمني في عقد الإيجار أو، في حالة عدم إمكانية تحديد ذلك السعر بسهولة، يتم استخدام معدل الربح على الاقتراض الإضافي للشركة. وبشكل عام، تستخدم الشركة معدل الربح المفروض على اقتراضها الإضافي كمعدل خصم.

تشمل مدفوعات التأجير المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- المدفوعات الثابتة، بما في ذلك المدفوعات الثابتة الجوهرية؛
- دفعات التأجير المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ما، تم قياسه مبدئيًا باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ البدء.
- المبالغ المتوقع وجوب دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛ و
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي توقن الشركة بشكل معقول ممارسته، دفعات الإيجار في فترة تجديد اختيارية إذا كانت الشركة على يقين معقول من ممارسة خيار التمديد وغرامات الإنهاء المبكر لعقد التأجير ما لم يكن لدى الشركة تيقن معقول من عدم الإنهاء مبكرًا.

يتم قياس التزام التأجير بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. وتتم إعادة قياسه عندما يكون هناك تغيير في مدفوعات التأجير المستقبلية الناشئة عن تغيير في مؤشر أو معدل، أو إذا كان هناك تغيير في تقدير الشركة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت الشركة بتغيير تقييمها حول ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء، أو إذا كانت هناك دفعة تأجير جوهرية ثابتة معدلة.

عندما يتم إعادة قياس التزام التأجير بهذه الطريقة، يتم إجراء تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيلها في الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى الصفر.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة
تطبق الشركة الإعفاء من الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل (أي: عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهرًا أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار الشراء). وتطبق كذلك الإعفاء من الاعتراف بالموجودات منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروفات على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

الأحكام الجوهرية التي تم اتخاذها في تحديد مدة الإيجار للعقود المشتملة على إمكانية التجديد
تعتبر الشركة مدة عقد الإيجار هي المدة غير القابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان من غير المؤكد بصورة معقولة ممارسته.

وتستعين الشركة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد الشركة تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدثًا أو تغيرًا جوهريًا في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة الشركة ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

و) المخصصات

يثبت المخصص عندما يكون على الشركة التزامات قانونية قائمة أو متوقعة نتيجة أحداث سبق وقوعها في الماضي ومن المحتمل أن تدفقا صادرا للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية سيكون مطلوباً لتسوية الالتزام. إذا كان التأثير ماديًا، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المصاحبة للالتزام، عند الحاجة لذلك.

ز) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات غير المالية والمخزون للشركة بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على انخفاض القيمة. فإذا وجد هذا الدليل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في حال تجاوزت القيمة الدفترية للأصل أو وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل قيمته القابلة للاسترداد.

تمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة إنتاج النقد التابعة له القيمة الأعلى بين القيمة التشغيلية والقيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع. عند تقدير القيمة التشغيلية، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر خصم مناسب يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة إنتاج النقد التابعة له. وبغرض اختبار الانخفاض في القيمة، فإنه يتم تجميع الموجودات في مجموعات أصغر بالنسبة للموجودات التي تنتج تدفقات نقدية من الاستخدام المستمر والتي تكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية للموجودات الأخرى أو وحدات إنتاج النقد.

يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها، بالصافي بعد الاستهلاك أو الإطفاء، في حال عدم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة.

ح) مكافأة نهاية خدمة الموظفين

يستحق الموظفون مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل الكويتي على أساس مدة الخدمة التراكمية وآخر راتب والعلاوات المدفوعة الأخرى.

إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتيين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم احتساب حصة الشركة من المساهمات في هذا النظام وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة كمصروفات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر في السنة التي تنشأ فيها.

ط) المطلوبات المحتملة

المطلوبات المحتملة هي الالتزامات الحالية التي تنشأ من أحداث ماضية والتي لا يحتمل أن ينتج عنها تدفق للمنافع الاقتصادية أو التي لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بشأنها بشكل موثوق به.

لا يتم إثبات المطلوبات المحتملة في بيان المركز المالي، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم تكن إمكانية تدفق المنافع الاقتصادية مستبعدة.

ي) تحقق الإيرادات

تشمل الإيرادات:

- إيرادات التأمين (راجع إيضاح 3 (أ) و 3 (ب))؛
- إيرادات الاستثمار الأخرى، والتي تتضمن صافي الأرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ك) معاملات العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل حسب سعر الصرف السائد في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إلى عملة التعامل باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها استنادا إلى التكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. يتم إدراج فروق صرف العملات الأجنبية عموما في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

ل) قرض حسن إلى صندوق حاملي الوثائق

يمثل القرض الحسن تمويل إسلامي غير ربحي مقدم من قبل المساهمين إلى حاملي الوثائق فيما يتعلق بالعجز الناتج من عمليات التأمين التكافلي التي يتم تسويتها من الفائض الناتج من مثل هذه الأعمال في المستقبل القريب.

م) مستحق من / إلى حملة الوثائق

يمثل المستحق من /الي حملة الوثائق الحركات في إيرادات الاستثمار والمدفوعات الي حملة الوثائق.

ن) قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الأدوات المالية في تاريخ كل بيان مركز مالي. إن القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه مقابل بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام في حالة غياب السوق الرئيسي.

يجب أن تتمكن الشركة من الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يمكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سوف يعملون لتحقيق مصالحهم الاقتصادية المثلى.
يراعي قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للأصل أو بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تستخدم الشركة أساليب تقييم ملائمة للظروف وبقدر ما يتوافر لها من بيانات ومعلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات الجوهرية الملحوظة وتقليل الاعتماد على المدخلات غير الملحوظة.

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المطابقة.
- المستوى 2: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون ملحوظًا بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، تحدد الشركة ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (استنادًا إلى أدنى مستوى من المدخلات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

س) معايير وتفسيرات جديدة لم تدخل حيز التنفيذ بعد

يسري عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025، مع السماح بالتطبيق المبكر في بعض الحالات. ومع ذلك، لم تُطبّق الشركة أي معايير جديدة أو معدلة مبكرًا عند إعداد هذه البيانات المالية:

- عدم قابلية تبادل العملات - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 18: العرض والإفصاح في البيانات المالية؛ و
- المعيار الدولي للتقارير المالية 19: الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات.

لا يُتوقع أن يكون للمعايير والتعديلات الجديدة تأثير مادي على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق المبدئي.

4. ودائع استثمار

يتم إيداع ودائع الاستثمار لدى مؤسسات مالية إسلامية محلية لفترات تتجاوز ثلاثة أشهر. يتراوح متوسط الربح الفعلي على الودائع الاستثمارية من 4.2% إلى 4.25% سنويًا (2023: 3.5% إلى 4.5% سنويًا).

5. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2024 دينار كويتي	2023 دينار كويتي
أوراق مالية أجنبية غير مسعرة	**469**	18,799

خلال السنة، حصلت الشركة على مبلغ 18,318 دينار كويتي كحصتها من استرداد رأس مال الشركة المستثمر بها.

تتكون الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من أوراق مالية غير مسعرة مصنفة ضمن المستوى 3 من تسلسل القيمة العادلة (إيضاح 19).

6. المستحق من حاملي الوثائق / مستحقات المساهمين

فيما يلي الحركة في المبالغ المستحقة من صندوق حاملي الوثائق:

	2024 دينار كويتي	2023 دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير	**613,567**	957,149
إيرادات ودائع استثمارية	**285,823**	86,108
دفعات / المحول	**(155,908)**	(429,690)
الرصيد في 31 ديسمبر	**743,482**	613,567

7. عقود التأجير

لدى الشركة عقد إيجار لمكاتبها في الكويت. إن مدة عقود الإيجار التي تمثل فيها الشركة الطرف المستأجر بشكل عام هي 3 سنوات. إن معدل الاقتراض الإضافي المطبق لخصم التزامات عقود الإيجار المستقبلية هو 5% (2023: 5%).

فيما يلي القيمة الدفترية لحق استخدام الموجودات ومطلوبات الإيجار للشركة والحركات خلال السنة.

حق استخدام الموجودات

	2024	2023
	دينار كويتي	دينار كويتي
كما في 1 يناير	**158,833**	211,730
الإطفاء	**(53,040)**	(52,897)
كما في 31 ديسمبر	**105,793**	158,833

مطلوبات التأجير

فيما يلي أدناه القيمة الدفترية لمطلوبات التأجير:

	2024	2023
	دينار كويتي	دينار كويتي
كما في 1 يناير	**166,441**	216,731
تكلفة تمويل	**6,738**	9,230
مدفوعات تأجير	**(59,520)**	(59,520)
كما في 31 ديسمبر	**113,659**	166,441

إن مطلوبات التأجير غير المتداولة والمتداولة مفصح عنها أدناه:

	2024	2023
	دينار كويتي	دينار كويتي
غير المتداولة	**58,216**	113,659
المتداولة	**55,443**	52,782
	113,659	166,441

فيما يلي المبالغ المعترف بها في نتائج عمليات التكافل لحاملي الوثائق:

	2024	2023
	دينار كويتي	دينار كويتي
الإطفاء	**53,040**	52,897
تكلفة تمويل	**6,738**	9,230

8. رأس المال

	2024 دينار كويتي	2023 دينار كويتي
رأس المال المصرح به		
50,000,000 سهم بقيمة 100 فلس للسهم الواحد	**5,000,000**	5,000,000
رأس المال المصدر والمدفوع		
50,000,000 سهم بقيمة 100 فلس للسهم الواحد	**5,000,000**	5,000,000

وفقًا لأحكام للقرار الوزاري رقم 511 لسنة 2011، يجب أن يكون لدى شركات التأمين لغير الحياة الحد الأدنى لرأس المال المصرح به وقدره 5,000,000 دينار كويتي والذي سيتم سداده خلال 5 سنوات من تاريخ ترخيص الشركة.

في عام 2010، وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية، على زيادة رأس المال المصرح به من 2,500,000 دينار كويتي إلى 5,000,000 دينار كويتي. في عام 2011، مُنِحت الشركة مهلة لسداد رأس المال بحلول عام 2015.

في عام 2015، قام المساهمون بسداد مبلغ نقدي إضافي قدره 267,500 دينار كويتي وزيادة رأس المال المدفوع إلى 3,966,500 دينار كويتي.

في عام 2021، ساهم أحد المساهمين برأس مال إضافي قدره 867,500 دينار كويتي وهو ما نتج عنه زيادة رأس المال المدفوع من 3,966,500 دينار كويتي إلى 4,834,000 دينار كويتي.

في 2022، دفع أحد المساهمين رأس مال إضافي بمبلغ 166,000 دينار كويتي وبالتالي ارتفع رأس المال المدفوع من 4,834,000 دينار كويتي إلى 5,000,000 دينار كويتي.

9. احتياطي إجباري

وفقًا لمتطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما، يتعين تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي الإجباري. يمكن للشركة وقف تلك التحويلات السنوية عندما يصل هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع.

يقتصر توزيع الاحتياطي على المبلغ المطلوب لضمان توزيع أرباح تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بمثل هذه التوزيعات.

خلال السنة، قامت الشركة بتحويل مبلغ 57,727 دينار كويتي إلى الاحتياطي الإجباري (2023: 37,320 دينار كويتي).

10. احتياطي اختياري

وفقًا لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاته، يتعين تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي الاختياري بناءً على قرار من المساهمين ووفقا لتوصية الإدارة.

لم يتم إجراء أي تحويلات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2024 و2023 حيث أوصت الإدارة بعدم إجراء تحويل إلى الاحتياطي الاختياري.

11. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من صافي الربح قبل حصة في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة للسنة باستثناء التحويلات إلى الاحتياطي الإجباري.

12. الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من صافي ربح السنة بعد حصة مؤسسة الكويت للتقدم العملي والزكاة للسنة باستثناء التحويلات إلى الاحتياطي الإجباري وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

13. أعمال التأمين التكافلي لحاملي الوثائق

إن السياسات المحاسبية المادية المستخدمة في المحاسبة عن أعمال التأمين التكافلي مشار إليها في إيضاح 3. السياسات المحاسبية المستخدمة في عمليات التأمين غير التكافلي متوافقة مع السياسات المستخدمة من قبل الشركة.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ بيان المركز المالي والتي لها أثر كبير قد أدى إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

i. مطلوبات التغطية المتبقية

حيازة التدفقات النقدية
تتم رسملة تكاليف الحيازة بشكل عام ويتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر على مدى عمر العقود.

ii. تعديل إيصالات الأقساط المتوقعة

سيتم تعديل إيرادات التأمين بمبالغ تسوية إيصالات الأقساط المتوقعة المحسوبة على الأقساط التي لم يتم تحصيلها بعد اعتبارا من تاريخ بيان المركز المالي. يتم إجراء الحساب باستخدام المنهج المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لحساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة. يتم تسجيل التأثير المقابل لهذا التعديل في مطلوبات التغطية المتبقية.

iii. مطلوبات المطالبات المتكبدة

يتم تقدير التكلفة النهائية للمطالبات القائمة باستخدام مجموعة من تقنيات تقدير المطالبات الاكتوارية القياسية. الافتراض الرئيسي الكامن وراء هذه التقنيات هو أن الخبرة السابقة للشركة في تطوير المطالبات يمكن استخدامها لتوقع تطور المطالبات المستقبلية وبالتالي تكاليف المطالبات النهائية. تقوم هذه الأساليب باستقراء تطور الخسائر المدفوعة والمتكبدة، ومتوسط التكاليف لكل مطالبة (بما في ذلك تكاليف معالجة المطالبات)، وأرقام المطالبات بناءً على التطور الملحوظ في السنوات السابقة ونسب الخسارة المتوقعة.

يتم تحليل تطور المطالبات السابقة بشكل أساسي من خلال سنوات وقوع الحوادث، ولكن يمكن أيضًا تحليل المنطقة الجغرافية بشكل أكبر، وكذلك من خلال أقسام الأعمال وأنواع المطالبات المهمة. عادة ما تتم معالجة المطالبات الكبيرة بشكل منفصل، إما عن طريق الاحتفاظ بها بالقيمة الاسمية لتقديرات تسوية الخسارة أو توقعها بشكل منفصل لتعكس تطورها المستقبلي. في معظم الحالات، لا يتم وضع افتراضات واضحة فيما يتعلق بالمعدلات المستقبلية لتضخم المطالبات أو نسب الخسارة. وبدلاً من ذلك، فإن الافتراضات المستخدمة هي تلك المضمنة في بيانات تطوير المطالبات التاريخية التي تستند إليها التوقعات.

يتم استخدام حكم نوعي إضافي لتقييم مدى احتمال عدم تطبيق الاتجاهات السابقة في المستقبل (على سبيل المثال، لتعكس الأحداث لمرة واحدة، والتغيرات في العوامل الخارجية أو عوامل السوق مثل المواقف العامة تجاه المطالبات، والظروف الاقتصادية، ومستويات تضخم المطالبات، الأحكام والتشريعات القضائية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية مثل مزيج المحفظة وخصائص السياسات وإجراءات التعامل مع المطالبات) من أجل الوصول إلى التكلفة النهائية المقدرة للمطالبات التي تمثل نتيجة القيمة المتوقعة الاحتمالية من مجموعة النتائج المحتملة، مع الأخذ بعين الاعتبار من جميع الشكوك المعنية.

تعتبر تقديرات استردادات الإنقاذ وتعويضات التنازل بمثابة مخصص في قياس تكاليف المطالبات النهائية.

وتشمل الظروف الرئيسية الأخرى التي تؤثر على موثوقية الافتراضات التغير في أسعار الفائدة والتأخير في التسوية والتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

iv. تحديد العقود المثقلة بالالتزامات

بالنسبة للعقود التي يتم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط، تفترض الشركة أنه لا توجد عقود في المحفظة مثقلة بالالتزامات عند الاعتراف المبدئي ما لم تشير الحقائق والظروف إلى خلاف ذلك.

تأخذ الشركة أيضًا في الاعتبار الحقائق والظروف لتحديد ما إذا كانت مجموعة العقود مثقلة بالالتزامات أم لا بناءً على المدخلات الرئيسية التالية:

- معلومات التسعير: نسب الاكتتاب المجمعة ونسب كفاية الأسعار.
- النسبة المجمعة التاريخية لمجموعات العقود المتشابهة والقابلة للمقارنة.
- أي مدخلات ذات صلة من شركات التأمين.
- عوامل خارجية أخرى مثل التضخم والتغير في تجربة مطالبات السوق أو التغيير في اللوائح. و
- بالنسبة للقياس اللاحق، تعتمد الشركة أيضًا على الخبرة الناشئة الفعلية المرجحة لنفس مجموعة العقود.

v. إسناد النفقات

تحدد الشركة النفقات التي تنسب مباشرة إلى الحصول على عقود التأمين (تكاليف الشراء) والوفاء/المحافظة على (النفقات الأخرى المنسوبة) تلك العقود وتلك النفقات التي لا تنسب مباشرة إلى العقود المذكورة أعلاه (النفقات غير المنسوبة). لم تعد تكاليف الشراء، مثل تكاليف الاكتتاب بما في ذلك المصاريف الأخرى باستثناء العمولة الأولية المدفوعة، يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عند تكبدها وبدلا من ذلك يتم توزيعها على مدى عمر مجموعة العقود على أساس مرور الوقت.

يتم تخصيص النفقات الأخرى المنسوبة إلى مجموعات العقود باستخدام آلية التخصيص مع الأخذ في الاعتبار مبادئ التكلفة على أساس النشاط. قامت الشركة بتحديد التكاليف المحددة مباشرة لمجموعات العقود، بالإضافة إلى التكاليف التي يتم فيها تطبيق حكم لتحديد حصة النفقات التي تنطبق على تلك المجموعة.

ومن ناحية أخرى، يتم الاعتراف بالمصروفات والنفقات العامة غير المباشرة في بيان نتائج عمليات التكافل لحاملي الوثائق فور تكبدها. إن نسبة التكاليف المنسوبة مباشرة وغير المنسوبة عند البداية ستغير النمط الذي يتم به الاعتراف بالمصروفات.

vi. تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية

تستخدم الشركة بصفة أساسية التوقعات المحددة لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

vii. معدلات الخصم

استخدمت الشركة أسعار البنك المركزي كنقطة بداية لأسعار الخصم مع عدم تعديل علاوة السيولة لأن الاستثمارات في شكل ودائع مباشرة في البنوك تكون سائلة بالكامل.

viii. تسويات المخاطر

قامت الشركة باحتساب تسوية المخاطر المتنوعة باستخدام الطرق العشوائية حسب نوع العمل (على مستوى الكيان القانوني، يتم تطبيق منهجية القيمة المعرضة للخطر عند فاصل الثقة المئوي الخامس والسبعين على إجمالي احتياطي المطالبات باستخدام التوزيع اللوغاريتمي الطبيعي مع الأخذ في الاعتبار الخطأ المعياري من الملاءة 2). يتم النظر في فائدة التنويع بناءً على مصفوفات ارتباط الملاءة 2 للحساب المناسب لتسوية المخاطر المتنوعة.

إعادة التأمين التكافلي

تتعرض الشركة لنزاعات مع معيدي التأمين التكافلي وكذلك احتمال تقصير معيدي التأمين التكافلي. وتقوم الشركة على أساس ربع سنوي بمراقبة تطور النزاعات مع معيدي التأمين التكافلي وقوة مركز معيدي التأمين التكافلي.

بيان موجودات ومطلوبات وأموال التكافل لحاملي الوثائق

	إيضاحات	**31 ديسمبر 2024** دينار كويتي	31 ديسمبر 2023 دينار كويتي
الموجودات			
النقد لدى البنوك		**2,844,476**	3,036,059
ودائع استثمارية	*4*	**1,833,711**	1,775,711
موجودات أخرى		**106,329**	129,253
موجودات عقود إعادة التأمين	*15*	**4,831,541**	3,568,999
حق استخدام الموجودات	*7*	**105,793**	158,833
ممتلكات ومعدات		**136,954**	91,307
إجمالي الموجودات		**9,858,804**	8,760,162
المطلوبات			
مطلوبات عقود التأمين	*14*	**6,831,223**	5,881,892
المستحق إلى المساهمين	*6*	**743,482**	613,567
مطلوبات عقود التأجير	*7*	**113,659**	166,441
مطلوبات أخرى		**936,196**	726,808
إجمالي المطلوبات		**8,624,560**	7,388,708
أموال حاملي الوثائق			
صافي الاحتياطي المتراكم من عمليات التكافل		**1,234,244**	1,371,454
إجمالي المطلوبات وأموال حاملي الوثائق		**9,858,804**	8,760,162

التغيرات في أموال حاملي الوثائق:

	دينار كويتي
في 1 يناير 2023 *(كما تم إدراجه سابقا)*	2,050,429
تأثير التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 17	(1,089,298)
في 1 يناير 2023 (*معدلة*)	961,131
صافي الفائض من عمليات التكافل للسنة	410,323
في 31 ديسمبر 2023 (*معدلة*)	1,371,454
كما في 1 يناير 2024	**1,371,454**
صافي العجز من عمليات التكافل للسنة	**(137,210)**
في 31 ديسمبر 2024	**1,234,244**

نتائج عمليات التأمين التكافلي لحملة الوثائق

	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 دينار كويتي	31 ديسمبر 2023 دينار كويتي *(معدلة)*
إيرادات التأمين	14	**9,330,104**	8,283,020
مصروفات خدمات التأمين	14	**(5,261,130)**	(3,236,764)
إيرادات خدمات التأمين قبل عقود إعادة التأمين المحتفظ بها		**4,068,974**	5,046,256
صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين	15	**(2,880,268)**	(3,767,040)
نتائج خدمات التأمين		**1,188,706**	1,279,216
مصروف التمويل من عقود التأمين المصدرة	14	**(52,341)**	(36,953)
إيرادات التمويل من عقود إعادة التمويل المحتفظ بها	15	**34,641**	25,533
المصروفات			
أتعاب وكالة		**(1,316,744)**	-
توزيع المصروفات الإدارية		**(48,783)**	(888,571)
صافي (العجز)/ الفائض من عمليات التكافل		**(194,521)**	379,225
إيرادات الاستثمار، بالصافي بعد أتعاب الإدارة		**57,311**	31,098
صافي الفائض من عمليات التكافل		**(137,210)**	410,323

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بلغت أتعاب الوكالة 1,316,745 دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: لا شيء) وهي تتعلق بنسبة 12% من إجمالي القسط المكتتب المعتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

14. مطلوبات عقود التأمين

	31 ديسمبر 2024					31 ديسمبر 2023				
	مطلوبات التغطية المتبقية		مطلوبات المطالبات المتكبدة			مطلوبات التغطية المتبقية		مطلوبات المطالبات المتكبدة		
	باستثناء مكون الخسارة	مكون الخسارة	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية	الإجمالي	باستثناء مكون الخسارة	مكون الخسارة	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية	الإجمالي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد الافتتاحي لمطلوبات عقود التأمين	**4,710,334**	**61,708**	**1,049,726**	**60,124**	**5,881,892**	3,476,218	8,194	566,245	32,698	4,083,355
الرصيد الافتتاحي لموجودات عقود التأمين	-	-	-	-	-	-	-		-	-
صافي الرصيد كما في 1 يناير	**4,710,334**	**61,708**	**1,049,726**	**60,124**	**5,881,892**	3,476,218	8,194	566,245	32,698	4,083,355
إيرادات التأمين	**(9,330,104)**	-	-	-	**(9,330,104)**	(8,283,020)	-	-	-	(8,283,020)
مصروفات خدمات التأمين										
المطالبات المتكبدة والمصروفات الأخرى المنسوبة بصفة مباشرة	-	-	**4,325,103**	**293,476**	**4,618,579**	-	-	2,891,208	158,042	3,049,250
التغيرات ذات الصلة بالخدمة السابقة – تعديلات على عقود التأمين على الحياة	-	-	-	**(295,555)**	**(295,555)**	-	-	-	(132,623)	(132,623)
الخسائر من عقود مثقلة	-	**481,004**	-	-	**481,004**	-	53,514	-	-	53,514
الالتزامات ورد تلك الخسائر التكاليف المتكبدة للحصول على التأمين	**457,102**	-	-	-	**457,102**	266,623	-	-	-	266,623

مصروفات خدمات التأمين	**457,102**	**481,004**	**4,325,103**	**(2,079)**	**5,261,130**	266,623	53,514	2,891,208	25,419	3,236,764
نتائج خدمات التأمين	**(8,873,002)**	**481,004**	**4,325,103**	**(2,079)**	**(4,068,974)**	(8,016,397)	53,514	2,891,208	25,419	(5,046,256)
صافي مصروف التأمين من عقود التأمين	-	-	**49,609**	**2,732**	**52,341**	-	-	34,946	2,007	36,953
إجمالي المبالغ المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	**(8,873,002)**	**481,004**	**4,374,712**	**653**	**(4,016,633)**	(8,016,397)	53,514	2,926,154	27,426	(5,009,303)
التدفقات النقدية										
الأقساط المستلمة	**9,799,426**	-	-	-	**9,799,426**	9,589,883	-	-	-	9,589,883
المطالبات والمصروفات الأخرى المنسوبة مباشرة والمدفوعة	-	-	**(4,246,088)**	-	**(4,246,088)**	-	-	(2,442,673)	-	(2,442,673)
التدفقات النقدية للحصول على التأمين	**(587,374)**	-	-	-	**(587,374)**	(339,370)	-	-	-	(339,370)
إجمالي التدفقات النقدية	**9,212,052**	-	**(4,246,088)**	-	**4,965,964**	9,250,513	-	(2,442,673)	-	6,807,840
صافي الرصيد الختامي										
الرصيد الختامي لمطلوبات عقود التأمين	**5,049,384**	**542,712**	**1,178,350**	**60,777**	**6,831,223**	4,710,334	61,708	1,049,726	60,124	5,881,892
الرصيد الختامي لموجودات عقود التأمين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي الرصيد الختامي	**5,049,384**	**542,712**	**1,178,350**	**60,777**	**6,831,223**	4,710,334	61,708	1,049,726	60,124	5,881,892

15. مطلوبات عقود إعادة التأمين

	31 ديسمبر 2024						31 ديسمبر 2023					
	موجودات التغطية المتبقية		موجودات المطالبات المتكبدة				موجودات التغطية المتبقية		موجودات المطالبات المتكبدة			
	باستثناء مكون الخسارة	مكون الخسارة	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية	الإجمالي		باستثناء مكون الخسارة	مكون الخسارة	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية	الإجمالي	
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
الرصيد الافتتاحي لمطلوبات إعادة التأمين	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	
الرصيد الافتتاحي لموجودات عقود التأمين	**2,803,797**	**6,467**	**720,320**	**38,415**	**3,568,999**		2,162,035	9,578	403,176	21,795	2,596,584	
صافي الرصيد كما في 1 يناير	**2,803,797**	**6,467**	**720,320**	**38,415**	**3,568,999**		2,162,035	9,578	403,176	21,795	2,596,584	
صافي الإيرادات / المصروفات من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها												
مصروفات إعادة التأمين	**(3,916,163)**	-	-	-	**(3,916,163)**		(4,809,638)	-	-	-	(4,809,638)	
استرداد المطالبات المتكبدة	-	-	**390,172**	**52,789**	**442,961**		-	-	1,069,909	15,318	1,085,227	
إيرادات من الاعتراف المبدئي بالعقود الأساسية المثقلة بالالتزامات	-	**(5,315)**	-	-	**(5,315)**		-	(3,111)	-	-	(3,111)	
رد عنصر استرداد الخسارة بخلاف التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية لعقود إعادة التأمين	-	-	**648,560**	-	**648,560**		-	-	(39,518)	-	(39,518)	
تأثير التغيرات في مخاطر عدم أداء شركات إعادة التأمين	-	-	-	**(50,311)**	**(50,311)**		-	-	-	-	-	

صافي (المصروفات) / الإيرادات من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	**(3,916,163)**	**(5,315)**	**1,038,732**	**2,478**	**(2,880,268)**	(4,809,638)	(3,111)	1,030,391	15,318	(3,767,040)
إيرادات التمويل من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	-	-	**32,911**	**1,730**	**34,641**	-	-	24,231	1,302	25,533
نتائج عمليات التكافل لحاملي الوثائق	**(3,916,163)**	**(5,315)**	**1,071,643**	**4,208**	**(2,845,627)**	(4,809,638)	(3,111)	1,054,622	16,620	(3,741,507)
التدفقات النقدية										
الأقساط المدفوعة من صافي عمولات الإسناد	**5,278,509**	-	-	-	**5,278,509**	5,688,130	-	-	-	5,688,130
استردادات من إعادة التأمين	**(212,539)**	-	**(957,801)**	-	**(1,170,340)**	(236,730)	-	(737,478)	-	(974,208)
إجمالي التدفقات النقدية	**5,065,970**	-	**(957,801)**	-	**4,108,169**	5,451,400	-	(737,478)	-	4,713,922
صافي الرصيد الختامي										
الرصيد الختامي لمطلوبات عقود إعادة التأمين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد الختامي لموجودات عقود إعادة التأمين	**3,953,604**	**1,152**	**834,162**	**42,623**	**4,831,541**	2,803,797	6,467	720,320	38,415	3,568,999
صافي الرصيد كما في 31 ديسمبر	**3,953,604**	**1,152**	**834,162**	**42,623**	**4,831,541**	2,803,797	6,467	720,320	38,415	3,568,999

16. إيرادات التأمين

بين الجدول التالي تحليل إيرادات التأمين المعترف بها خلال السنة.

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر	
	2024	2023
	دينار كويتي	دينار كويتي
العقود التي تم قياسها بموجب نهج تخصيص الأقساط	**9,330,104**	8,283,020
إجمالي إيرادات التأمين	**9,330,104**	8,283,020

17. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتضمن الأطراف ذات الصلة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا للشركة، والشركات الخاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة لهذه الأطراف أو التي يمكنهم ممارسة تأثير هام عليها. تتم جميع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة على أساس السعر التعاقدي المتفق عليه.

إن المعاملات والأرصدة مع أطراف ذات صلة المدرجة في البيانات المالية كما يلي:

الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة

1) الأرصدة	**2024**	2023
	دينار كويتي	دينار كويتي (*معدلة*)
موجودات ومطلوبات وأموال حاملي الوثائق		
المساهمون		
مطلوبات عقود التأمين	**4,573,337**	4,336,478
2) المعاملات		
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للمساهمين		
المساهمون		
المحصل من دعاوى التقاضي	-	454,357
المدفوعات إلى موظفي الإدارة العليا		
مزايا قصيرة الأجل للموظفين	**178,600**	142,950
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**9,254**	8,528
	187,854	151,478
نتائج عمليات التأمين التكافلي لحملة الوثائق		
المساهمون		
إيرادات التأمين	**5,190,086**	5,157,552
المطالبات المتكبدة	**1,165,807**	973,894

18. إدارة المخاطر المالية

إطار عمل الحوكمة

يهدف إطار عمل الإدارة المالية وإدارة المخاطر بالشركة إلى حماية مساهمي الشركة وحاملي الوثائق من الأحداث التي تعوق التحقيق المستمر لأهداف الأداء المالي بما في ذلك الإخفاق في استغلال الفرص. تدرك الإدارة العليا ضرورة أن يتوفر لديها أنظمة إدارة المخاطر الفعالة وذات الكفاءة.

إطار العمل التنظيمي

يحدد القانون رقم 125 لسنة 2019 والمرسوم رقم 21 لسنة 2021 والقواعد واللوائح الصادرة من قبل وحدة تنظيم التأمين إطار العمل التنظيمي لقطاع أعمال التأمين التكافلي في دولة الكويت. يتعين على كافة شركات التأمين التكافلي التي تضطلع بأنشطة العمليات في الكويت أن تلتزم بهذه القواعد واللوائح.

فيما يلي اللوائح الرئيسية التي تنظم أنشطة عمليات الشركة:

على الشركات المرخص لها أن تضع وديعة في بنك أو أكثر من البنوك العاملة في الكويت ضماناً للوفاء بالتزاماتها التأمينية، ويكون الحد الأدنى لقيمة الوديعة على الوجه الآتي مضافاً إليها 20% من إجمالي الأقساط المباشرة بعد استثناء حصة إعادة التأمين:

1. 500,000 دينار كويتي لشركات التأمين التي تزاول أعمال التأمينات على الحياة وعمليات تأسيس الصندوق وفروعه.
2. 500,000 دينار كويتي لشركات التأمين التي تزاول أعمال التأمينات العامة وأنشطة التأمين على العقارات و/أو ضد المسؤولية وفروعها.
3. 1,000,000 دينار كويتي لشركات التأمين التي تمارس جميع أنواع أنشطة التأمين المنصوص عليها في البندين (1) و(2) من هذه المادة.
4. 1,000,000 دينار كويتي للشركات التي تزاول أعمال إعادة التأمين لأي من أنشطة التأمين.

يتعين على الشركة إيداع مبلغ الوديعة القانونية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ منح الترخيص.

- تتخذ الوديعة شكل أوراق نقدية، ويجوز أن تكون أوراقاً مالية أو كفالة بنكية من أحد البنوك العاملة في الكويت أو رهناً عقارياً موجوداً في الكويت.
- سوف تكون قيمة الأسهم والسندات والضمانات البنكية والصكوك والرهون العقارية التي يمكن تقديمها كوديعة بالإضافة إلى قيمتها وطريقة تقييمها وإعادة تقييمها بشكل دوري فضلًا عن النسبة المئوية للمبلغ النقدي لتلك الوديعة، على النحو التالي:

نوع الوديعة	أساس التقييم		% من المبلغ النقدي
الضمانات البنكية الصادرة من قبل أحد البنوك العاملة في الكويت	سنوي	شهادة من البنك تفيد بقيمة الضمان – شريطة ألا تقل فترة الضمان عن 12 شهرًا ميلاديًا.	-
الأوراق المالية – أسهم وسندات وأدوات وصكوك مدرجة في أسواق الأسهم المحلية	نصف سنوي	تقييم صادر من مثمن مرخص من هيئة أسواق المال بموجب القانون رقم (2010/07) ولائحته التنفيذية وتعديلاته اللاحقة.	%50
الرهن العقاري داخل دولة الكويت، باستثناء حق الانتفاع	سنوي	يتم التقييم من قبل جهتين على الأقل متخصصتين ومرخصتين لمزاولة مهنة التثمين والتقييم العقاري، يكون أحدهما بنك كويتي، شريطة أن يتم اعتماد التقييم الأدنى.	%75

المخاطر الرئيسية الناشئة عن العقود الصادرة

تقوم الشركة بإصدار عقود التأمين وعقود الاستثمار والعقود التي توفر للمستثمرين فوائد في برامج الاستثمار الجماعي التي تديرها الشركة. يتم تحديد طبيعة ومدى الاكتتاب والمخاطر المالية الناشئة عن هذه العقود من خلال تصميم العقد. يتم تقييم المخاطر لأغراض إدارة المخاطر بالإضافة إلى المخاطر التي يتم تخفيفها من خلال عقود إعادة التأمين ذات الصلة والمخاطر الناشئة عن الموجودات المالية المحتفظ بها لتمويل تسوية المطلوبات. يعتمد مدى حساسية الربح أو الخسارة وحقوق الملكية في أي فترة للمخاطر المالية على مدى تحوطها اقتصاديًا أو تحملها من قبل أصحاب العقود

ومدى عدم التطابق المتأصل في السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل الشركة.

مخاطر التأمين:

مخاطر التأمين هي المخاطر المتمثلة في زيادة مخاطر المطالبات الفعلية مستحقة الدفع إلى أصحاب العقود بشأن الحوادث المؤمن عليها عن القيمة الدفترية لمطلوبات التأمين. المخاطر الرئيسية الناشئة عن العقود غير المتعلقة بالحياة هي التكرار غير المعروف وخطورة المطالبات، والتي تتأثر بطبيعة المخاطر المغطاة والموقع الجغرافي الذي يتم فيه اكتتاب المخاطر.

تكرار ومبالغ التعويضات
من الممكن أن يتأثر تكرار ومبالغ المطالبات بعدة عوامل. وتقوم الشركة بصورة رئيسية باكتتاب أخطار الحوادث العامة والسيارات والحريق والبحري. وتعتبر عقود التأمين التكافلي هذه قصيرة الأجل حيث إن المطالبات عادة ما يتم الإخطار بها وتسويتها خلال سنة واحدة من وقوع الحدث المؤمن ضده. وهذا يساعد على تخفيف مخاطر التأمين التكافلي.

الحريق والحوادث
بالنسبة لعقود التأمين التكافلي ضد الحرائق، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في الحرائق وتوقف العمل. لدى الشركة وثائق تأمين للعقارات التي تحتوي على أجهزة الاستدلال على الحريق فقط.

يتم اكتتاب هذه العقود بالرجوع إلى قيمة استبدال الممتلكات والمحتويات المؤمن عليها. إن تكلفة إعادة بناء الممتلكات والحصول على محتويات بديلة والوقت المستغرق لإعادة بدء العمليات مما يؤدي إلى توقف الأعمال وكلها عوامل أساسية تؤثر على مستوى المطالبات. ولدى الشركة غطاء إعادة تأمين تكافلي لتلك الأضرار للحد من الخسائر لقاء أي مطالبة منفردة.

السيارات
بالنسبة لعقود السيارات، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في المطالبات عن الوفاة والأضرار الجسمانية وقطع غيار أو إصلاح السيارات.

لدى الشركة "زيادة في الخسائر" غطاء إعادة تأمين تكافلي للحد من الخسائر لأي مطالبة (لكل لحدث) بما يزيد عن 25,000 دينار كويتي وحتى 900,000 دينار كويتي وحتى إجمالي مستوى سنوي بمبلغ 1,600,000 دينار كويتي.

إن مستوى التعويضات التي تقضي بها المحاكم لحالات الوفاة والإصابات وتكاليف استبدال وإصلاح السيارات هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على مستوى التعويضات.

البحري
بالنسبة للتأمين التكافلي البحري، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في الخسائر والأضرار للسفن البحرية والحوادث التي تؤدي إلى خسائر كلية أو جزئية للبضائع. إن استراتيجية الاكتتاب لفرع البحري تضمن تنوع الوثائق بصورة جيدة من حيث السفن وخطوط الشحن المغطاة. ولدى الشركة غطاء إعادة تأمين تكافلي لتلك الأضرار للحد من الخسائر لقاء أي مطالبة منفردة.

مخاطر الاكتتاب
تشتمل مخاطر الاكتتاب على مخاطر التأمين ومخاطر سلوك حامل وثيقة التأمين ومخاطر المصروفات.

- مخاطر التأمين
المخاطر المنقولة من حامل الوثيقة إلى الشركة، بخلاف المخاطر المالية. تنشأ مخاطر التأمين من عدم اليقين المتأصل بشأن حدوث المطالبات أو مقدارها أو توقيتها.

- مخاطر سلوك حامل الوثيقة:
المخاطر المتمثلة في قيام حامل الوثيقة بإلغاء العقد (أي خطر الانقضاء أو الاستمرار)، أو زيادة الأقساط، أو تخفيضها، أو سحب الودائع أو إلغاء العقد في وقت مبكر أو متأخر عما كان متوقعًا.

- مخاطر المصروفات:
مخاطر الزيادات غير المتوقعة في التكاليف الإدارية المرتبطة بخدمة العقد (وليس في التكاليف المرتبطة بالأحداث المؤمن عليها).

i. *إدارة مخاطر الاكتتاب*

تقوم الإدارة بوضع استراتيجية الشركة لقبول وإدارة مخاطر الاكتتاب. يتم إعداد ومراجعة أهداف الاكتتاب المحددة من قبل مسؤول الاكتتاب في الشركة. تقوم الإدارة باستمرار بمراجعة استراتيجية الاكتتاب الخاصة بها في ضوء أسعار السوق المتطورة وظروف الخسارة وكلما ظهرت الفرص.

أحد العناصر الرئيسية لإدارة مخاطر الاكتتاب للمنتجات غير المتعلقة بالحياة للشركة هو استراتيجية الاكتتاب المنضبطة التي تركز على الاكتتاب في أعمال عالية الجودة. يهدف تسعير المنتجات إلى دمج العلاوات المناسبة لكل نوع من المخاطر المفترضة. تتضمن إستراتيجية الاكتتاب حدود الاكتتاب على إجمالي تعرض الشركة لمخاطر محددة، بالإضافة إلى حدود التعرضات الجغرافية والصناعية. الهدف هو ضمان الحفاظ على سجل متنوع، مع عدم التعرض المفرط في أي منطقة جغرافية واحدة.

العقود قابلة للتجديد سنويًا أو على أساس الاستخدام. إن القدرة على إعادة تسعير العقود عند التجديد استجابة للتغيرات في بيانات مخاطر حاملي وثائق التأمين وتاريخ المطالبات واعتبارات السوق هي عامل مخفف كبير لمخاطر التسعير. قد تحتوي العقود أيضًا على ميزات أخرى تحد من مخاطر الاكتتاب (تخضع للمتطلبات التنظيمية والتشريعية المحلية).

مخاطر إعادة التأمين التكافلي
تستخدم الشركة إعادة التأمين لتقليل تعرضها لمخاطر تكبد خسائر كبيرة قد تنشأ نتيجة لأحداث فردية، بما في ذلك إعادة تأمين فائض الخسارة ووقف الخسارة. يُطلب من بعض الشركات غير المتعلقة بالحياة توفير الحماية من أحداث الكوارث وفقًا للمتطلبات التنظيمية المحلية. عندما يتجاوز التعرض الفردي مدى تقبل الشركة للمخاطر، يتم أيضًا الحصول على إعادة تأمين اختيارية إضافية.

لتقليل التعرض لمخاطر مالية ناتجة من مطالبات تأمينية كبيرة، تقوم الشركة، ضمن سياق العمل الطبيعي، بالدخول في اتفاقيات مع أطراف أخرى بغرض إعادة التأمين التكافلي. إن مثل تلك العمليات تعطي الشركة المجال لتنويع أعمالها مما يمنح الإدارة السيطرة على إمكانية تعرض الشركة لخسائر قد تنجم عن المخاطر الكبيرة، كما أنها توفر قدرة إضافية للنمو.

إن عقود إعادة التأمين التكافلي لا تعفي الشركة من التزاماتها تجاه حاملي الوثائق، وبالتالي تظل الشركة مسئولة عن جزء من تعويضات إعادة التأمين القائمة بمقدار عجز معيدي التأمين التكافلي عن الوفاء بالتزاماتهم بموجب عقود إعادة التأمين التكافلي.

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة بموجب عقود التأمين التكافلي في احتمال اختلاف المطالبات الفعلية ومدفوعات المزايا أو توقيت هذه البنود عن التوقعات التي تنتظرها الشركة. تتأثر هذه المخاطر بمعدل تكرار المطالبات ومعدل خطورتها والمزايا الفعلية المدفوعة والتطورات اللاحقة للمطالبات طويلة الأجل. وعليه، فإن هدف الشركة هو ضمان توفر الاحتياطيات الكافية لتغطية هذه المطلوبات.

يخفف من حدة المخاطر المذكورة أعلاه الاعتماد على التنويع من خلال محفظة عقود التأمين التكافلي الكبيرة. كما تتحسن مستويات تنوع المخاطر من خلال الانتقاء الجيد وتطبيق توجيهات استراتيجية الاكتتاب بالإضافة إلى استخدام ترتيبات عمليات إعادة التأمين التكافلي.

يتم توزيع معظم أعمال التأمين التكافلي على أساس الحصة النسبية مع تنوع حدود الاحتفاظ حسب المنتج والإقليم الجغرافي. يتم تقدير المبالغ المستحقة من معيدي التأمين التكافلي بطريقة تتسق مع مخصص المطالبات تحت التسوية كما تتفق أيضاً مع عقود عمليات إعادة التأمين التكافلي. رغم أن الشركة لديها ترتيبات إعادة تأمين تكافلي، لا يعفي ذلك الشركة من التزاماتها المباشرة تجاه حاملي الوثائق وبالتالي تظهر مخاطر الائتمان فيما يتعلق بعمليات التأمين التكافلي وذلك حسب مدى عجز معيد التأمين التكافلي عن الوفاء بالالتزامات المحددة بموجب ترتيبات إعادة التأمين التكافلي. تتنوع عمليات إعادة التأمين التكافلي لدى الشركة بحيث لا تعتمد على معيد تأمين واحد، كما لا تعتمد أنشطة عمليات الشركة على أي عقد إعادة تأمين تكافلي واحد.

عادةً ما تغطي المخاطر المتضمنة في وثائق التأمين التكافلي لغير الحياة فترة اثني عشر شهراً.

بالنسبة لعقود التأمين التكافلي العامة، تنتج المخاطر المادية من التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأنشطة الإرهابية. بالنسبة لعقود الرعاية الصحية، تنتج معظم المخاطر الجوهرية من التغيرات في أساليب الحياة والأوبئة والتطورات التي تطرأ على علم الطب والتكنولوجيا. لا تتنوع المخاطر بصورة كبيرة فيما يتعلق بموقع المخاطر التي تتكبدها الشركة ونوع المخاطر المؤمن عليها وحسب قطاع الأعمال.

يخفف من حدة المخاطر المذكورة أعلاه الاعتماد على التنويع من خلال محفظة عقود التأمين التكافلي الكبيرة. يتحسن تنوع المخاطر من خلال الانتقاء الجيد وتطبيق الضمانات.

إن الهدف من استراتيجيات الاكتتاب وإعادة التأمين التكافلي هو الحد من مخاطر التعرض للكوارث وفقاً لحد أقصى محدد مسبقاً استناداً إلى قدرة الشركة على تحمل المخاطر كما تحدده الإدارة.

ii. *تركزات مخاطر الاكتتاب*

يبين الجدول التالي تركزات مطلوبات عقود التأمين التكافلي العامة حسب نوع العقد:

	الحريق والحوادث	**السيارات**	**البحري**	**الصحي**	***الإجمالي***
	دينار كويتي	**دينار كويتي**	**دينار كويتي**	**دينار كويتي**	**دينار كويتي**
2024					
مطلوبات عقود التأمين	**3,603,055**	**895,006**	**420,992**	**1,912,170**	**6,831,223**
2023					
مطلوبات عقود التأمين	3,509,299	1,033,715	441,505	897,373	5,881,892

يتمثل الافتراض الأساسي الذي تستند إليه التقديرات في الخبرات المتوفرة لدى الشركة حول تطورات المطالبات. يتضمن ذلك الافتراضات المتعلقة بمتوسط تكاليف المطالبات وتكاليف التعامل مع المطالبات وعوامل تضخم المطالبات وعدد المطالبات لكل سنة حوادث. كما يتم استخدام أحكام نوعية إضافية لتقييم مدى عدم إمكانية تطبيق الاتجاهات السابقة على المستقبل، مثل معدل الوقوع لمرة واحدة والتغيرات في عوامل السوق مثل الموقف العام حول المطالبات والظروف الاقتصادية بالإضافة إلى العوامل الداخلية مثل مزيج محفظة التأمين وشروط وثيقة التأمين وإجراءات التعامل مع المطالبات. كما يتم الاستعانة بالأحكام التقديرية لتقييم إلى أي مدى يمكن أن تؤثر العوامل الخارجية مثل الأحكام القضائية والتشريعات الحكومية على التقديرات.

iii. تحليل الحساسية:

تعتقد الشركة أن التزامات المطالبات بموجب عقود التأمين القائمة في نهاية السنة كافية. ومع ذلك، فإن هذه المبالغ ليست مؤكدة وقد تختلف الدفعات الفعلية عن التزامات المطالبات الواردة في البيانات المالية. إن التزامات مطالبات التأمين حساسة لمختلف الافتراضات. لم يكن من الممكن قياس حساسية متغير معين مثل التغييرات التشريعية أو عدم التأكد في إجراء التقدير. يتم قياس جميع العقود بموجب نهج تخصيص الأقساط، وبالتالي، فإن مكون التأمين على الحياة (*LIC*) ومكون الخسارة في التزامات التأمين فقط هو الذي يكون حساسًا للتغيرات المحتملة في متغيرات مخاطر الاكتتاب. إن المخصص العام لمطالبات التأمين حساس للافتراضات الرئيسية المذكورة أعلاه. إن الزيادة / النقص بنسبة 5 بالمائة من شأنه أن يؤثر على الربح مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة كما هو موضح أدناه:

	31 ديسمبر 2024	
	التأثير على الربح قبل الضريبة دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية دينار كويتي
موجودات عقود إعادة التأمين	+/- 43,839	-
مطلوبات عقود التأمين	+/- 61,956	-

	31 ديسمبر 2023	
	التأثير على الربح قبل الضريبة دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية دينار كويتي
موجودات عقود إعادة التأمين	+/- 37,937	-
مطلوبات عقود التأمين	+/- 55,493	-

المخاطر المالية

تمثل المخاطر المالية جزءاً رئيسياً من أنشطة الشركة، ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار الشركة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالشركة مسئولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسئوليات المنوطة به.

تتكون المطلوبات المالية الأساسية للشركة من المطلوبات الأخرى. إن الغرض الرئيسي لهذه المطلوبات المالية هو تمويل أنشطة العمليات التي تقوم بها الشركة. إن الشركة لديها موجودات مالية متنوعة تتضمن الأدوات المالية المسعرة وغير المسعرة التي تنتج عن أنشطة عملياتها بصورة مباشرة.

تصنف الشركة المخاطر التي تواجهها كجزء من أنشطة المراقبة والسيطرة ضمن فئات مخاطر معينة وبالتالي تم إسناد مسئوليات خاصة لمختلف المدراء لتحديد وقياس ومراقبة ورفع تقارير حول فئات المخاطر المحددة. إن فئات المخاطر كما يلي:

أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يتسبب أحد أطراف أداة مالية في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية بسبب التخلف عن الوفاء بالالتزامات.

فيما يلي السياسات والإجراءات المطبقة للحد من تعرض الشركة لمخاطر الائتمان:

- سياسة مخاطر ائتمان الشركة التي توضح تقييم وتحديد عوامل مخاطر الائتمان التي تواجهها الشركة. يتم رفع حالات الالتزام بهذه السياسة والانكشاف وحالات المخالفات إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. تتم مراجعة الوثيقة بغرض تحديد التغير في بيئة المخاطر.
- يتم إبرام عمليات إعادة التأمين التكافلي مع الأطراف المقابلة ذوي التصنيف الائتماني الجيد وتتجنب الشركة تركزات المخاطر عن طريق إتباع تعليمات السياسة الموضوعة فيما يتعلق بحدود الأطراف المقابلة. تقوم الإدارة في تاريخ بتقييم الملاءة المالية لمعيدي التأمين التكافلي وتحديث إستراتيجية الحصول على عقود إعادة التأمين التكافلي والتأكد من توفر المخصص المناسب للانخفاض في القيمة.
- إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بأرصدة العملاء، المتكبدة من عدم سداد الاشتراكات أو أنها سوف تستمر فقط خلال فترة السماح المحددة في الوثيقة حتى انتهاء صلاحيتها، وذلك إما عند سداد الوثيقة أو انتهائها. ويتم تسوية العمولة المدفوعة للوسطاء مقابل المبالغ المستحقة منهم وذلك لتخفيض مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود بيان المركز المالي:

	2024 **دينار كويتي**	2023 دينار كويتي
المساهمون		
النقد لدى البنوك	**1,553,237**	1,069,346
ودائع استثمارية	**2,885,000**	2,885,000
مستحق من حاملي الوثائق	**743,482**	613,567
موجودات أخرى	**56,769**	64,929
	5,238,488	4,632,842

	2024 **دينار كويتي**	2023 دينار كويتي
حاملو الوثائق		
النقد لدى البنوك	**2,844,476**	3,036,059
ودائع استثمارية	**1,833,711**	1,775,711
موجودات أخرى	**72,224**	75,186
موجودات عقود إعادة التأمين	**4,831,541**	3,568,999
	9,581,952	8,455,955

جميع الموجودات المالية كما في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 لم تتأخر عن موعد استحقاقها ولا انخفض قيمتها ويتم وضعها لدى المؤسسات المالية ذات التصنيفات الائتمانية الخارجية بين A وBBB. جميع الموجودات المالية غير مضمونة، حيث لا تحتفظ الشركة بضمانات مقابلها. جميع الذمم المدينة هي مبلغ قابل للاسترداد.

التعرض لمخاطر الائتمان حسب التصنيف الائتماني

يوضح الجدول التالي المعلومات المتعلقة بتعرض الشركة لمخاطر الائتمان من خلال تصنيف الموجودات وفقاً للمعدلات الائتمانية للأطراف المقابلة لدى الشركة.

	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		
	فئة عالية **دينار كويتي**	**فئة قياسية** **دينار كويتي**	**الإجمالي** **دينار كويتي**
2024			
المساهمون			
النقد لدى البنوك	**1,553,237**	**-**	**1,553,237**
وديعة استثمارية	**2,885,000**	**-**	**2,885,000**
المبلغ المستحق من حاملي الوثائق	**-**	**743,482**	**743,482**
موجودات أخرى		**56,769**	**56,769**
	4,438,237	**800,251**	**5,238,488**
حاملو الوثائق			
النقد لدى البنوك	**2,844,476**	**-**	**2,844,476**
ودائع استثمارية	**1,833,711**	**-**	**1,833,711**
موجودات أخرى	**-**	**72,224**	**72,224**
موجودات عقود إعادة التأمين	**-**	**4,831,541**	**4,831,541**
	4,678,187	**4,903,765**	**9,581,952**

2023

المساهمون			
النقد لدى البنوك	1,069,346	-	1,069,346
ودائع استثمارية	2,885,000	-	2,885,000
المبلغ المستحق من حاملي الوثائق	-	613,567	613,567
موجودات أخرى	-	64,929	64,929
	3,954,346	678,496	4,632,842
حاملو الوثائق			
النقد لدى البنوك	3,036,059	-	3,036,059
ودائع استثمارية	1,775,711	-	1,775,711
موجودات أخرى	-	75,186	75,186
موجودات عقود إعادة التأمين	-	3,568,999	3,568,999
	4,811,770	3,644,185	8,455,955

ب) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه الشركة صعوبات في الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. يتم مراقبة متطلبات السيولة على أساس شهري وتضمن الإدارة توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات قد تنشأ.

قوائم الاستحقاق
يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية للشركة. تستند استحقاقات الموجودات والمطلوبات إلى تواريخ الاستحقاق التعاقدية.

2024	***حتى سنة واحدة دينار كويتي***	***أكثر من سنة واحدة دينار كويتي***	***الإجمالي دينار كويتي***
المساهمون			
الموجودات			
النقد لدى البنوك	**1,553,237**	**-**	**1,553,237**
ودائع استثمارية	**2,885,000**	**-**	**2,885,000**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**-**	**469**	**469**
مستحق من حاملي الوثائق	**743,482**	**-**	**743,482**
موجودات أخرى	**56,769**	**-**	**56,769**
إجمالي الموجودات	**5,238,488**	**469**	**5,238,957**
المطلوبات			
مطلوبات أخرى	**24,435**	**-**	**24,435**
إجمالي المطلوبات	**24,435**	**-**	**24,435**
صافي السيولة	**5,214,053**	**-**	**5,214,522**
حاملو الوثائق			
الموجودات			
النقد لدى البنوك	**2,844,476**	**-**	**2,844,476**
ودائع استثمارية	**1,833,711**	**-**	**1,833,711**
موجودات أخرى	**-**	**106,329**	**106,329**
موجودات عقود إعادة التأمين	**4,831,541**	**-**	**4,831,541**
حق استخدام الموجودات	**-**	**105,793**	**105,793**
ممتلكات ومعدات	**-**	**136,954**	**136,954**
إجمالي الموجودات	**9,509,728**	**349,076**	**9,858,804**

المطلوبات			
مطلوبات عقود التأمين	**6,831,223**	**-**	**6,831,223**
المبلغ المستحق إلى المساهمين	**-**	**743,482**	**743,482**
مطلوبات التأجير	**55,443**	**58,216**	**113,659**
مطلوبات أخرى	**936,196**	**-**	**936,196**
إجمالي المطلوبات	**7,822,862**	**801,698**	**8,624,560**
صافي السيولة	**1,686,866**	**(452,622)**	**1,234,244**

2023

المساهمون

الموجودات			
النقد لدى البنوك	1,069,346	-	1,069,346
ودائع استثمارية	2,885,000	-	2,885,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	18,799	18,799
المبلغ المستحق من حاملي الوثائق	613,567	-	613,567
موجودات أخرى	64,929	-	64,929
إجمالي الموجودات	4,632,842	18,799	4,651,641
المطلوبات			
مطلوبات أخرى	14,374	-	14,374
إجمالي المطلوبات	14,374	-	14,374
صافي السيولة	4,618,468	-	4,637,267

	حتى سنة واحدة	***أكثر من سنة واحدة***	***الإجمالي***
	دينار كويتي	***دينار كويتي***	***دينار كويتي***
حاملو الوثائق			
الموجودات			
النقد لدى البنوك	3,036,059	-	3,036,059
ودائع استثمارية	1,775,711	-	1,775,711
موجودات أخرى	-	129,253	129,253
موجودات عقود إعادة التأمين	3,568,999	-	3,568,999
حق استخدام الموجودات	-	158,833	158,833
ممتلكات ومعدات	-	91,307	91,307
إجمالي الموجودات	8,380,769	379,393	8,760,162
المطلوبات			
مطلوبات عقود التأمين	5,881,892	-	5,881,892
المبلغ المستحق إلى المساهمين	-	613,567	613,567
مطلوبات التأجير	52,782	113,659	166,441
مطلوبات أخرى	726,808	-	726,808
إجمالي المطلوبات	6,661,482	727,226	7,388,708
صافي السيولة	1,719,287	(347,833)	1,371,454

ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تأثير التغيرات التي تحدث في أسعار السوق مثل معدلات الصرف الأجنبي ومعدل الربح على إيرادات الشركة أو قيمة مقتنياتها من الأدوات المالية. إن الهدف من عملية إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرض لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد.

تحد الشركة من مخاطر السوق عن طريق الاحتفاظ بمحفظة متنوعة ومراقبة تطورات الأسواق.

مخاطر أسعار الفائدة
مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية وسندات الدين بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. ومع ذلك، فإن أصول الشركة ذات الفائدة هي ودائع لأجل ذات استحقاق أصلي لأكثر من ثلاثة أشهر. لا تخضع هذه الأصول ذات الفائدة بشكل كبير لتقلبات أسعار الفائدة لأنها تكسب فائدة / ربحا بأسعار ثابتة ويتم إعادة تسعيرها عند كل استحقاق.

كما في 31 ديسمبر 2024 وفي 31 ديسمبر 2023، ليس لدى الشركة أي التزامات كبيرة تحمل فائدة.

مخاطر العملات الأجنبية
إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

لا تتعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية بصورة جوهرية.

مخاطر معدل الربح
تتمثل مخاطر معدلات الربح في التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة التغيرات في معدلات الربح في السوق. وفي الوقت الحالي، لا تتعرض الشركة بصورة جوهرية إلى مخاطر هامة حيث إن الودائع الاستثمارية تحمل معدل ربح ثابت.

مخاطر أسعار الأسهم
تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير الشركة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات وفقاً للحدود الموضوعة من قبل إدارة الشركة.

إن التأثير على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية نتيجة التغير بواقع 5% في القيمة العادلة لأدوات الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر بسبب التغيرات المعقولة المتوقعة في مؤشرات الأسهم، بلغ 23 دينار كويتي (2023: 940 دينار كويتي).

19. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة تمثل المبلغ الذي يتم استلامه مقابل بيع أصل معين أو المبلغ المدفوع نظير تحويل التزام معين في إطار معاملة منظمة تتم بين المشاركين بالسوق وذلك في تاريخ القياس، إما في السوق الرئيسي، أو في حال عدم توافره، في السوق الأكثر ربحية الذي تتعامل فيه الشركة بذلك التاريخ. لا تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ بيان المركز المالي عن قيمتها الدفترية حيث إنها ذات طبيعة قصيرة إلى متوسطة الأجل. تستخدم الشركة مجموعة متنوعة من الأساليب وتضع افتراضات تستند إلى ظروف السوق القائمة في تاريخ كل بيان مركز مالي.

يحلل الجدول أدناه الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة:

	المستوى الأول	المستوى الثالث	الإجمالي
2024	**دينار كويتي**	**دينار كويتي**	**دينار كويتي**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	**469**	**469**
	-	**469**	**469**
2023			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	18,799	18,799
	-	18,799	18,799

يوضح الجدول التالي مطابقة الأرصدة الافتتاحية والختامية للأدوات المالية المصنفة في المستوى 3 لتسلسل القيمة العادلة.

2024	في 1 يناير 2024	المحول إلى المستوى 1	خسارة مسجلة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	استرداد رأس المال	في 31 ديسمبر 2024
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**18,799**	**-**	**(12)**	**(18,318)**	**469**
	18,799	**-**	**(12)**	**(18,318)**	**469**

2023					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	18,799	-	-	-	18,799
	18,799	-	-	-	18,799

20. مطلوبات محتملة والتزامات

بتاريخ 31 ديسمبر 2024، كان على الشركة التزامات محتملة تتعلق بخطابات ضمان ممنوحة من مؤسسات مالية محلية بمبلغ 1,193,000 دينار كويتي (2023: 1,135,000 دينار كويتي) والتي ليس من المتوقع أن ينتج عنها أي مطلوبات مادية.

إن الشركة مدعى عليها في عدد من القضايا المرفوعة من قبل حاملي عقود التأمين التكافلي فيما يتعلق بالمطالبات التي تتنازع عليها الشركة. بينما من غير الممكن التنبؤ بالنتيجة النهائية لتلك الدعاوى القضائية، فقد قامت الإدارة بعمل مخصصات تعد من وجهة نظرها كافية لتغطية أي مطلوبات ناتجة عنها.

21. إدارة رأس المال

إن هدف الشركة الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان المحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهم.

تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء تغيرات ظروف قطاع الأعمال. لم يتم إجراء أي تغيرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023. يتكون رأس المال من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة رأس المال ويقدر بمبلغ 5,214,522 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 4,637,267 دينار كويتي).

وفقاً للقرار الوزاري رقم 511 لسنة 2011، الذي دخل حيز التنفيذ من 29 يناير 2012، يتعين على الشركة زيادة رأس المال المدفوع إلى 5,000,000 دينار كويتي خلال خمس سنوات من تاريخ إصدار الترخيص لها في عام 2005. يبلغ رأس مال الشركة 5,000,000 دينار كويتي (2023: 5,000,000 دينار كويتي).

22. الركيزة الثانية – ضرائب الدخل

في سنة 2021، وافق الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على حل من ركيزتين من أجل مواجهة التحديات الضريبية الناجمة عن التحول إلى الاقتصاد الرقمي. وبموجب الركيزة الثانية، يجب على الشركات متعددة الجنسيات، التي تتجاوز إيراداتها 750 مليون يورو القيام بدفع الحد الأدنى لمعدل الضريبة الفعلي على دخل الشركات بواقع 15% في كل منطقة اختصاص تعمل فيها. انضمت الدول التي تعمل فيها الشركة بما في ذلك دولة الكويت إلى الإطار الشامل. وبذلك تتوقع الشركة أن تكون ملزمة بالحد الأدنى العالمي لمعدل الضريبة بموجب الركيزة الثانية من لوائح تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح اعتبارا من سنة 2025. في 24 ديسمبر 2024، سنّت دولة الكويت القانون رقم 157 لسنة 2024 ("القانون")، والذي يعرض ضريبة تكميلية بحد أدنى محلية اعتبارًا من 2025. سوف يتم فرض ضريبة تكميلية بموجب القانون على الدخل الخاضع للضريبة بمعدل يساوي الفرق بين نسبة 15% ومعدل الضريبة الفعلي للمنشأة داخل الكويت. وحيث إن اللائحة التنفيذية في الكويت لم تصدر بعد، فإنه لا يمكن للشركة تقدير التأثير المحتمل للوائح في سنة 2025 في هذه المرحلة بشكل معقول. وستواصل الشركة تقييم التأثير المحتمل لتطبيق لوائح ضريبة الركيزة الثانية على البيانات المالية.